**#الوحدة الاولى** :

* **القانون التجاري في الاصطلاح:** هو عبارة عن مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تنظم وتحكم مختلف الأعمال والنشاطات التجارية.
* **القانون التجاري عند فقهاء القانون:** القانون الذي يحكم الأعمال التجارية، ونشاط التجار في ممارسة تجارتهم
* مبررات ظهور ونشأة القانون التجاري هي :

1. لسرعة إبرام الصفقات التجارية من قبل التاجر
2. تعزيز الثقة والائتمان المتبادل بين التجار

* **مجال تطبيق القانون التجاري**: هناك نظريتين تقوم كل من التشريعات المختلفة بتطبيق أي منهما أو كليهما معا في موضوعات أو مسائل القانون التجاري وهي :

1. النظرية الشخصية :

* القانون التجاري قانون مهني يطبق على من يمتهنون مهنة التجارة دون غيرهم
* التاجر طبقاً لهذه النظرية هو كل شخص يزاول نشاطاً اقتصادياً يتمثل في تداول الأموال والصناعة والبنوك والنقل
* أمثلة التشريعات التي تعتنق تلك النظرية (الايطالي والالماني )

1. النظرية المادية أو الموضوعية:

* النظرية تقوم على النظر إلى العمل التجاري ذاته لا إلى الشخص القائم به
* اخذ المشرع السعودي بواسطة نظام المحكمة التجارية (النظام) بكلتا النظريتين (النظرية الشخصية والنظرية الموضوعية) كأساس لتطبيق أحكام القانون التجاري السعودي
* يكون مفهوم كلمة تجارة من الناحية القانونية أوسع نطاقا عنه من الناحية الاقتصادية.
* يقصد بكلمة تجارة في الحياة الاقتصادية: كل ما يتعلق بتداول وتوزيع الثروات
* يقصد بكلمة تجارة في الحياة القانونية: كل ما يتعلق بتداول وتوزيع الثروات إلى جانب العمليات الصناعية التي يقوم بها الصناع وتتعلق بالإنتاج وعمليات التمويل التي تقوم بها البنوك
* **نشأة القانون التجاري** :

1. في العصور القديمة :

* نشأت الأعراف التجارية عند شعوب البحر الأبيض المتوسط وقدماء المصريين والآشوريين والكلدانيين
* ظهرت عدة قواعد قانونية تجارية في مجموعة حمورابي في عهد البابليين منذ القرن الثاني قبل الميلاد ما يتعلق بعقد الشركة وعقد القرض
* كان للعرب في مجال التجارة ابتداءاً من القرن السابع الميلادي دور مهم؛ إذ ظهرت على أيديهم أنظمة جديدة في مجال التجارة كشركات الأشخاص ونظام الإفلاس والكمبيالة
* العهد الروماني، ومن خلال ما يسمي بقانون الشعوب تم تقنين كثير من القواعد والأحكام التجارية، ومنها القواعد الخاصة بالإفلاس والخسائر العمومية البحرية وقواعد عقد القرض

1. في العصور الوسطى:

* من القرن الحادي عشر حتى نهاية القرن السادس عشر وردت قواعد القانون التجاري أكثر وضوحاً واستقلالاً، ويمكن اعتبارها أساساً للقانون التجاري الحالي
* الفترة من القرن السابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر أضحى القانون التجاري قانوناً مهنياً

1. في العصر الحديث:

* 1673 أصدر الملك لويس الرابع عشر اصدر مجموعة (سافاري)، وهي خاصة بالشركات التجارية والأوراق التجارية والإفلاس، و صدرت في أغسطس عام 1707 ميلادية مجموعة خاصة بالتجارة البحرية.
* وبعد ظهور الدولة في شكلها الحديث ووجود سلطات حاكمة فيها تحول القانون التجاري إلى قانون وطني مكتوب.
* **مصادر القانون التجاري:**
* مصادر القانون التجاري: المنابع أو المراجع التي يجب على القاضي التجاري البحث فيها عن الحكم واجب التطبيق على النزاع أو المسألة التجارية المعروضة عليه
* قام القانون التجاري على نوعين من المصادر؛ هما:

1. المصادر الرسمية:

- العقد

- التشريع التجاري: نظام المحكمة التجارية والأنظمة التجارية الأخرى المعدلة أو المكملة له،

- الشريعة الإسلامية : فإذا لم يجد القاضي نصا يحكم النزاع المعروض عليه في العقد أو النظام التجاري، وجب عليه البحث عن الحكم في أحكام الشريعة

- الأعراف والعادات التجارية:

يقصد بالعرف التجاري استقرار العمل بقاعدة قانونية معينة

ويقصد بالعادات التجارية القواعد التي اعتاد الأفراد اتباعها في معاملاتهم التجارية دون أن تصل إلى درجة الإلزام القانوني

* غالبية قواعد وأحكام القانون التجاري نشأت في بدايتها كعادات وأعراف
* قام تعارض بين النصوص التجارية والعرف التجاري، في هذه الحالة يجب تغليب النصوص التجارية

1. المصادر التفسيرية:

* القضاء: بالقضاء مجموعة الأحكام الصادرة من مختلف المحاكم في المنازعات التي عرضت عليها ,

يجب على القاضي المعروض عليه النزاع أن يلجأ إلى أحكام القضاء السابقة "السوابق القضائية" في حالة ما إذا كان النص القانوني مبهماً

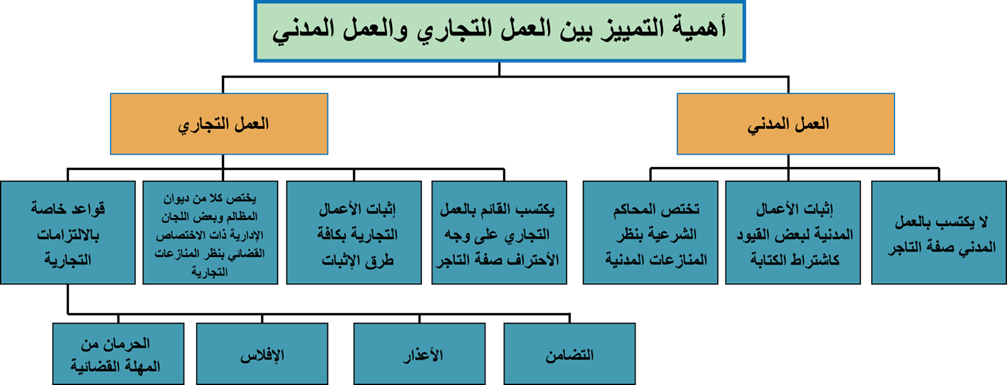
* الفقه: مجموعة آراء الفقهاء في هذا الفرع من فروع القانون بشأن تفسير نصوصه

**# الوحدة الثانية :**

* مفهوم العمل التجاري والعمل المدني:

- جاء التقنين التجاري السعودي خالياً من تعريف العمل التجاري، واقتصر على تعداد الأعمال التجارية

- المنظم السعودي يخضع العمل التجاري في ذاته لأحكام قانونية خاصة، بغض النظر عن صفة القائم بهذا العمل، سواء أكان تاجرا أم غير تاجر.



* أهمية التمييز بين العمل التجاري والعمل المدني في عدة أمور:

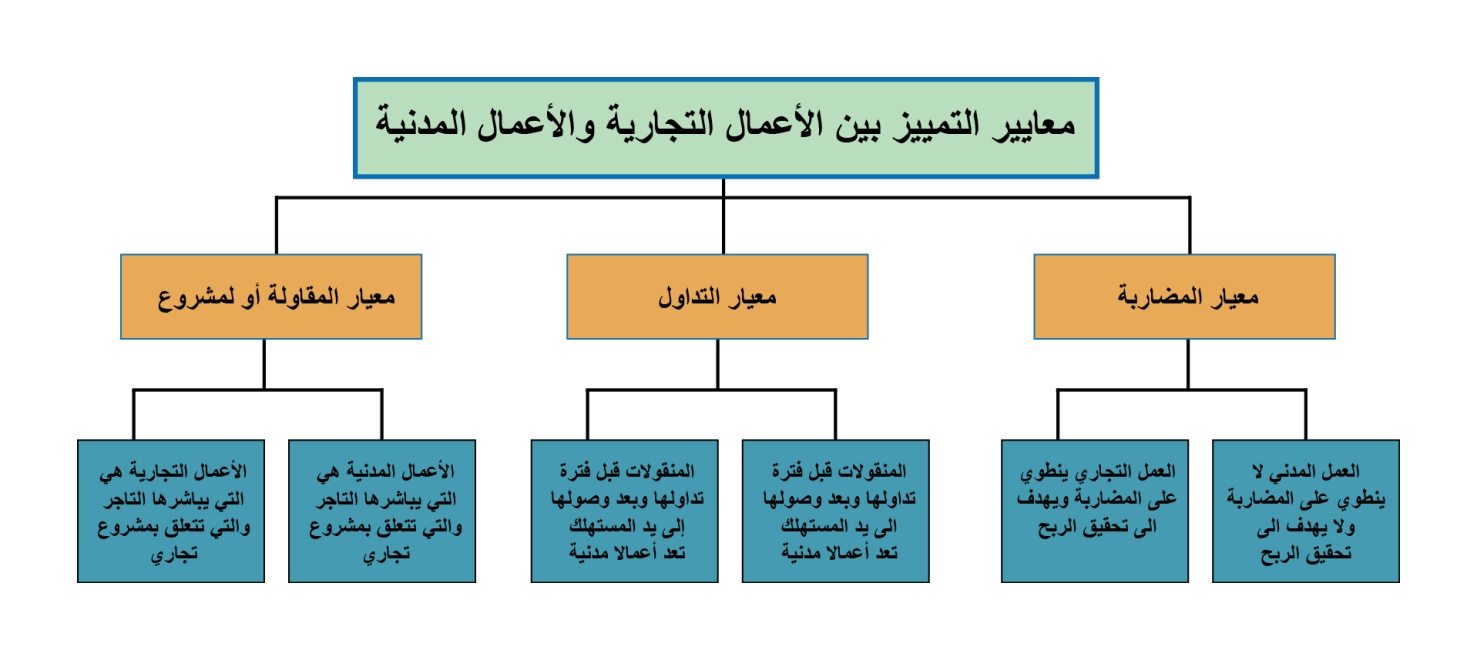
1. صفة التاجر
2. قواعد الاثبات
3. قواعد الاختصاص القضائي

* تتكون محاكم القضاء العام من: المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف، ومحاكم الدرجة الأولى التي تضم المحاكم العامة والمحاكم الجزائية ومحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم التجارية والمحاكم العمالية
* تختص بالمنازعات المدنية والتجارية في المملكة العربية السعودية محاكم القضاء العام التي تضم المحاكم العامة التي تنظر القضايا المدنية، والمحاكم التجارية التي تنظر القضايا التجارية
* أصبح التنظيم القضائي الجديد يقوم على جهتين تتوليان وظيفة القضاء وإقامة العدل بالمملكة وهما:

جهة القضاء العام، بنظر الدعوى الجزائية والحقوقية والعمالية والتجارية والأحوال الشخصية، ويرتبط القضاء العام بوزارة العدل،

وجهة قضاء المظالم، ينعقد الاختصاص لقضاء المظالم بنظر الدعاوى الإدارية. و ديوان المظالم يرتبط بالملك مباشرة

* معايير التمييز أو التفرقة بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية



* **تم نقد نظرية المضالربة للاتي :**

1. توجد أعمال تهدف إلى تحقيق ربح رغم كونها مدنية مثل أعمال أصحاب المهن الحرة كالمحامين
2. توجد أعمال تخلو من عنصر المضاربة، وتعد رغم ذلك تجارية كقيام التاجر ببيع منتجاته بأقل من قيمتها إذا خشي تلفها
3. معيار المضاربة يرتبط بنظام الاقتصاد الحر؛ لذلك فإنه من الصعب تطبيقه على نشاط الدولة في المجال الاقتصادي؛ حيث لا تستهدف الدولة في الغالب تحقيق الربح

* أسس نظرية التداول الفقيه الفرنسي (تالير) "الذي نادى بإصباغ الصفة التجارية على الأعمال التي تقع على السلع والبضائع، والنقود، والصكوك، وغير ذلك من المنقولات في فترة تداولها من يد المنتج الأول إلى يد المستهلك الأخير
* **نقد نظرية التداول :**

1. توجد أعمال تتضمن تداولا للثروات، ولكنها في الواقع لا تستهدف تحقيق ربح كقيام الجمعيات التعاونية بشراء السلع وإعادة بيعها لأعضائها بسعر التكلفة
2. توجد أعمال لا تتضمن تداولا للثروات، ومع ذلك تعد أعمالا تجارية كالتزام التاجر بالتعويض عن الأفعال الضارة
3. النظرية تستبعد من نطاق الأعمال التجارية أعمال الإنتاج الزراعي، والصناعات الاستخراجية، وإنشاء العقارات، فالعقار لا يمكن تداوله، مع أن النظام التجاري السعودي يعتبر عمليات إنتاج السلعة عملا تجاريا

* معيار التفرقة حسب نظرية المقاولة بين العمل التجاري والعمل المدني يتحدد من خلال فكرة المقاولة التي هي عبارة عن تكرار ممارسة الأعمال التجارية عن طريق وجود تنظيم يهدف إلى القيام بهذا العمل على نحو مستمر
* **نقد نظرية المقاولة:**

1. توجد أعمال تعد تجارية - ولو وقعت لمرة واحدة ودون أن تتخذ شكل المشروع - كشراء المنقولات بقصد البيع أو التأجير
2. النظرية لم تأتِ بمعيار جامع مانع يمكنه أن يتضمن كل أوجه التعداد القانوني للأعمال التجارية
3. تطبيق هذه النظرية سيؤدي إلى اعتبار كل المشروعات تجارية ولو كان أغراض بعضها مدنيا

**# الوحدة الثالثة :**

* الأعمال التي ترد على العقار تعتبر أعمالا مدنية، وبالتالي تخضع لقواعد القانون المدني ولا تخضع لقواعد القانون التجاري، وذلك لأن العقارات بطيئة في تداولها
* العمل التجاري هو: "العمل الذي يهدف إلى المضاربة، وتحقيق الربح، ويتعلق بالوساطة في تداول الثروات، ويتعين أن يحدث على وجه المقاولة بالنسبة للأعمال التي اشترط فيها القانون ذلك"
* يمكن تقسيم الأعمال التجارية إلى ما يلي:

الأعمال التجارية الأصلية.

الأعمال التجارية بالتبعية.

الأعمال التجارية المختلطة

* الأعمال التجارية الأصلية تلك الأعمال التي نص نظام المحكمة التجارية على تجارتها صراحة، والتي اعتبرت كذلك بطريق القياس.وتنقسم الى

1. تجارية منفردة: وهي الأعمال التي تعتبر تجارية ولو وقعت لمرة واحدة ومن شخص غير تاجر
2. أعمال تجارية بطريق المقاولة (المقاولات التجارية): وهي تلك الأعمال التي لا تعتبر تجارية إلا إذا حدثت على سبيل الاحتراف أو المقاولة

* **انواع العمليات التجارية المنفردة :**

**أولا/ الشراء لأجل البيع.**

* يعتبر عملا تجاريا "كل شراء بضاعة، أو غلال من مأكولات وغيرها لأجل بيعها بحالها، أو بعد صناعة أو عمل فيها".
* يجب ***توافر ثلاثة شروط*** لكي يعتبر الشراء لأجل البيع عملاً تجارياً:

1. ***الشرا****ء* : بحيث يشمل كل كسب ملكية شيء بمقابل، سواء كان هذا المقابل نقدياً كما في عقد البيع، أو عينياً كما في عقد المقايضة

* من يبيع شيئاً لم يسبق له شراؤه وإنما تحصل عليه عن طريق الإرث أو الهبة أوالوصية يعتبر عملاً مدنياً غير تجاري.
* يترتب على شرط الشراء استبعاد بعض الأنشطة من نطاق الأعمال التجارية، وبالتالي استبعادها من نطاق تطبيق القانون التجاري كالنشاط الزراعي
* يستبعد من نطاق الأعمال التجارية أعمال أصحاب المهن الحرة (كالمحامي والطبيب أما إذا قام الطبيب بإنشاء مستشفى بحيث يصبح إشرافه المهني كطبيب ثانوياً كان عمله تجارياً؛ لأنه يهدف في الأساس إلى المضاربة وتحقيق الربح

1. ***أن ينصب الشراء على منقول***: يتطلب نظام المحكمة التجارية، أن يكون محل الشراء منقولاً مادياً (كالغلال) و منقولاً معنوياً (كحقوق الملكية الأدبية والفنية) )، أو منقولاً بحسب المآل (كشراء منزل بقصد هدمه وبيع أنقاضه)
2. ***قصد إعادة البيع****:* أن تنصرف نية المشتري وقت الشراء إلى إعادة بيع المنقول بقصد تحقيق الربح

* إذا قام شخص بشراء منقول بقصد استعماله أو الاحتفاظ به ثم قام بالعدول عن قصده بأن قام ببيعه، فإن عمله يعتبر عملاً مدنياً حتى لو حقق ربحاً، وذلك لانتفاء نية البيع وقت الشراء
* وعلى العكس من ذلك، يعتبر شراء المنقول عملاً تجارياً متى كان بقصد إعادة بيعه حتى لو عدل المشتري بعد ذلك عن قصده وقام باستهلاكه أو الاحتفاظ به لنفسه، معنى ذلك أن العبرة بالنية وليست بالنتيجة.

**ثانيا/ الأوراق التجارية.**

**الأوراق التجارية ثلاثة أنواع هي:**

* **الكمبيالة :** هي صك مكتوب وفق شكل حدده القانون ويتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين لشخص ثالث أو لأمره يسمى المستفيد.
* بيانات الكمبيالة حصراً في الآتي:

كلمة كمبيالة.

أمر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين من النقود (بصيغة أمر بدفع .......).

اسم المسحوب عليه - ميعاد الاستحقاق -مكان الوفاء -اسم المستفيد.

تاريخ ومكان إصدار الكمبيالة - توقيع من أصدر الكمبيالة.

* وتعتبر الكمبيالة عملاً تجارياً في جميع الأحوال، سواء كان الموقع على الكمبيالة تاجراً أم غير تاجر، وسواء حررت الكمبيالة أو ظهرت لتسوية ديون تجارية أو مدنية
* يطلق نظام المحكمة التجارية على الكمبيالة لقب سند الحوالة وأحيانا السفتجة
* **السند الإذني:** محرر مكتوب وفق شكل حدده القانون يتضمن تعهداً من شخص يسمى المحرر بأن يدفع مبلغاً من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين لإذن شخص آخر يسمى المستفيد
* بيانات السند حصراً في الآتي:

كلمة سند لإذن - تعهد غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين من النقود.

ميعاد الاستحقاق- مكان الوفاء - اسم من يجب الوفاء له (المستفيد).

تاريخ ومكان إصدار السند - توقيع من أصدر السند.

* السند الإذني يعتبر عملاً تجارياً في حالتين:

إذا كان محرره تاجراً حتى ولو كان قد حرر عن عمل مدني.

إذا كان محرره غير تاجر ولكنه حرر لعمل تجاري

* **الشيك:** صك مكتوب وفق شكل حدده القانون يتضمن أمراً من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه (بنك) بأن يدفع مبلغاً من النقود بمجرد الاطلاع لشخص ثالث يسمى المستفيد
* بيانات الشيك حصرا في الآتي:

كلمة شيك.

أمر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين من النقود مكتوب بالأحرف والأرقام.

اسم البنك المسحوب عليه - مكان الوفاء - اسم من يجب الوفاء له (المستفيد).

تاريخ ومكان إصدار الشيك - توقيع الساحب.

* الشيك لا يعتبر عملاً تجارياً إلا إذا كان تحريره بناء على معاملات تجارية سواء كان محرره تاجراً أم غير تاجر.

**ثالثا/ أعمال الصرف والبنوك :** يقصد بالصرف استبدال نقود بنقود من عملة أخرى نظير عمولة يتقاضاها البنك أو مكتب الصرافة بحسب الأحوال.

* والصرف نوعان:
* الصرف اليدوي عن طريق استبدال نقود بنقود من عملة أخرى في نفس المكان عن طريق المناولة باليد.
* الصرف المسحوب عن طريق تسليم النقود المراد استبدالها أو تحويلها للقائم بالعملية (البنك) ويستعمل الصرف المسحوب عادة في نقل النقود من دولة إلى أخرى
* ويشترط لاعتبار أعمال الصرف من الأعمال التجارية أن تهدف إلى تحقيق الربح.
* عمليات الإيداع والائتمان والأوراق المالية وغيرها التي تقوم بها البنوك تعتبر جميعها عمليات تجارية بالنسبة للبنك، وبالنسبة للعميل لا تعتبر أعمالاً تجارية إلا إذا كان تاجراً

**رابعا/ السمسرة (الدلالة):** التوسط والتقريب بين طرفي العقد نظير أجر يكون غالبا نسبة مئوية من قيمة الصفقة المتعاقد عليها

* السمسار لا يعد طرفا في العقد الذي يبرم بوساطته. ويظل السمسار بمنأى عن الالتزامات والحقوق الشخصية التي تتولد عن العقد
* تعتبر السمسرة عملا تجاريا بصرف النظر عن طبيعة العمل المرتبطة به سواء كان عملا مدنيا أم عملا تجاري

**خامسا / أعمال التجارة البحرية:** تعتبر جميع الأعمال المتعلقة بالتجارة البحرية من قبيل الأعمال التجارية المنفردة

* الأعمال المتعلقة بملاحة النزهة البحرية لا تعد تجارية، وذلك لانتفاء صفة المضاربة وتحقيق الربح، وعلى ذلك فشراء سفينة نزهة أو بيعها أو شراء ما يلزم لقيامها بالملاحة واستخدام الملاحين فيها لا يعد تجارياً

# الوحدة الرابعة :

* المقاولة تقوم على عنصرين هما:
* تكرار العمل
* وجود تنظيم يهدف إلى القيام بهذا العمل على نحو مستمر (المشروع)
* الأعمال التجارية بطرق المقاولة:
* **أولا : مقاولة التوريد**
* يتعهد شخص بتسليم كميات معينة من السلع بصفة دورية خلال مدة قابلة للتعيين لشخص آخر نظير مبلغ معين"
* وتعتبر مقاولة التوريد عملاً تجارياً، وإن كان يرى البعض أن مقاولة التوريد لا تعتبر عملاً تجارياً إلا إذا سبقته عملية شراء للسلع من قبل المورد
* **ثانيا : مقاولة الوكالة بالعمولة :**
* هو من يقوم بعمل قانوني باسمه الخاص لحساب موكله الأصيل في مقابل أجر يسمى بالعمولة
* وتعتبر الوكالة بالعمولة عملاً تجارياً أيا كانت طبيعة الصفقة التي يتدخل الوكيل بالعمولة في إتمامها، سواء كانت الصفقة تجارية أم مدنية
* الفارق بين الوكيل بالعمولة والوكيل العادي يكمن في أن الوكيل العادي يقوم بإبرام العقد باسم ولحساب الأصيل، أما الوكيل بالعمولة يقوم بإبرام العقد باسمه ولحساب الأصيل
* **ثالثا: مقاولة النقل :**
* العقد الذي يتعهد بمقتضاه شخص -يسمى أمين النقل- بنقل أشخاص أو أشياء من مكان إلى آخر في مقابل أجر متفق عليه
* لا يعتبر عقد النقل تجارياً إلا إذا نفذ على وجه المقاولة أو الاحتراف أي بصورة متكررة، ومنظمة من خلال مشروع.
* وعقد النقل يعتبر عملاً تجارياً أيا كان شخص الناقل، سواء كان فرداً أم شركة (مشروعاً خاصاً أم مشروعاً عاماً ملكاً للدولة
* المادة (2) من نظام المحكمة التجارية ذكرت أعمال النقل (بحراً أو براً)، ولم تتعرض للنقل الجوي، ويرى كثير من الفقهاء وجوب قياس النقل الجوي على النقل البري والبحري
* **رابعا : مقاولة المحلات التجارية :**
* هي تلك التي تقوم بتقديم خدمات متنوعة للجمهور مقابل أجر معين، كمكاتب السفريات، والتخليص الجمركي ومكاتب الاستقدام
* والأعمال التي تقوم بها هذه المكاتب والوكالات ليست أعمالاً تجارية بطبيعتها؛ لأنها لا تتعلق بتداول الثروات، ولكن القانون - من أجل حماية الجمهور المتعامل معها- قام بإخضاعها لقواعد القانون التجاري
* **خامسا : مقاولة البيع بالمزاد :**
* محلات البيع بالمزاد العلني تعد من المحلات والمكاتب التجارية التي تعتبر أعمالها تجارية إذا تمت ممارستها على وجه الاحتراف أي من خلال مشروع
* وتعتبر مقاولة البيع بالمزاد العلني عملاً تجارياً بصرف النظر عن طبيعة البيوع التي تتولاها أو تقوم بها (مدنية أو تجارية)، وسواء كان محلالبيع (عقاراً أو منقولاً)،
* **سادساً: مقاولة إنشاء المباني**
* تنص المادة (2/د) من نظام المحكمة التجارية على "تجارية جميع المقاولات المتعلقة بإنشاء مبان متى كان المقاول متعهدا بتوريد المؤن والأدوات اللازمة لها
* **سابعاً: مقاولة التجارة البحرية**
* مقاولات التجارة البحرية تشمل إنشاء السفن، ...وعقد استخدام الملاحين في السفن التجارية
* **ثامناً: مقاولة الصناعة**
* مقاولة الصناعة هي "مقاولة تحويل المواد الأولية أو المنتجات نصف المصنوعة إلى سلع صالحة لقضاء أو إشباع حاجات الناس مثل: صناعة قصب السكر
* ويوسع القضاء في مفهوم الصناعة ويعتبرها تشمل عدة أعمال أخرى إلى الأشياء أو الأعمال التي تحتاج إلى إضافة وترفع من قيمتها أو تزيد من استخداماتها، كصناعة دباغة الجلود
* الصناعة عمل تجاري، سواء كان الصانع يشتري المواد الأولية التي يصنعها أو كانت هذه المواد تقدم إليه من قبل المستهلكين، ما دام اتخذ النشاط الصناعي شكل المقاولة.
* لا يعتبر صانعاً وإنما يعد حرفياً الشخص الذي يقتصر عمله على مباشرة حرفة الصناعة بمفرده، أي بيديه ولذلك يعتبر عمله مدنيا فهو لا يضارب على عمل الغير، ولكن إذا قام الحرفي بشراء كميات كبيرة من المواد الأولية التي يقوم بتصنيعها بقصد إعادة بيعها لعملائه، سواء بنفس هيئتها أو بعد تصنيعها، فإن عمله يعد تجارياً
* تعتبر أعمال الصناعة تجارية حتى لو اقترنت باستثمار زراعي ما دامت الصناعة هي النشاط الرئيس

**# الوحدة الخامسة :**

* سميت الأعمال التجارية بالتبعية بهذا المسمى؛ لأنها من حيث الأصل أعمال مدنية، ولصدورها من تاجر لشؤون تجارته فهي تستمد الصفة التجارية من الحرفة التجارية لشخص القائم بها "وهو التاجر
* نظرية التبعية هي أحد تطبيقات النظرية الذاتية أو الشخصية؛
* إذا كان العمل المدني التابع لنشاط التاجر يعتبر تجارياً بالتبعية، فإن العمل التجاري الذي يكون تابعاً لنشاط مدني أصلي يعتبر عملاً مدنياً بالتبعية
* تقوم نظرية التبعية على اعتبارات منطقية وقانونية على النحو التالي:

1. الاعتبارات المنطقية تقضي بإصباغ الصفة التجارية على عمل يقع تابعا لحرفة التاجر فيخضع للعمل الأصلي،
2. الاعتبارات القانونية فهي قائمة على أن نظام المحكمة التجارية السعودي يشمل النصوص القانونية ما يساعد أو يدعو للأخذ بنظرية التبعية

* يشترط في العمل المدني لكي يكتسب الصفة التجارية شرطان:
* أن يقوم بهذا العمل تاجر.
* أن يقوم التاجر بهذا العمل لحاجات تجارته.
* يقوم القضاء بتطبيق نظرية التبعية على جميع التزامات التاجر التعاقدية وغير التعاقدية.
* **الالتزامات التعاقدية**: تعد جميع العقود التي يحررها التاجر بمناسبة تجارته عملاً تجارياً بالتبعية كشرائه للوقود، والآلات، والأثاث اللازم لممارسة نشاطه التجاري
* توجد بعض العقود التي أثارت بعض الصعوبات هي:

1. **عقد الكفالة** : يتعهد الشخص بتنفيذ الالتزام إذا لم يقم المدين بتنفيذه فالكفالة من عقود التبرع

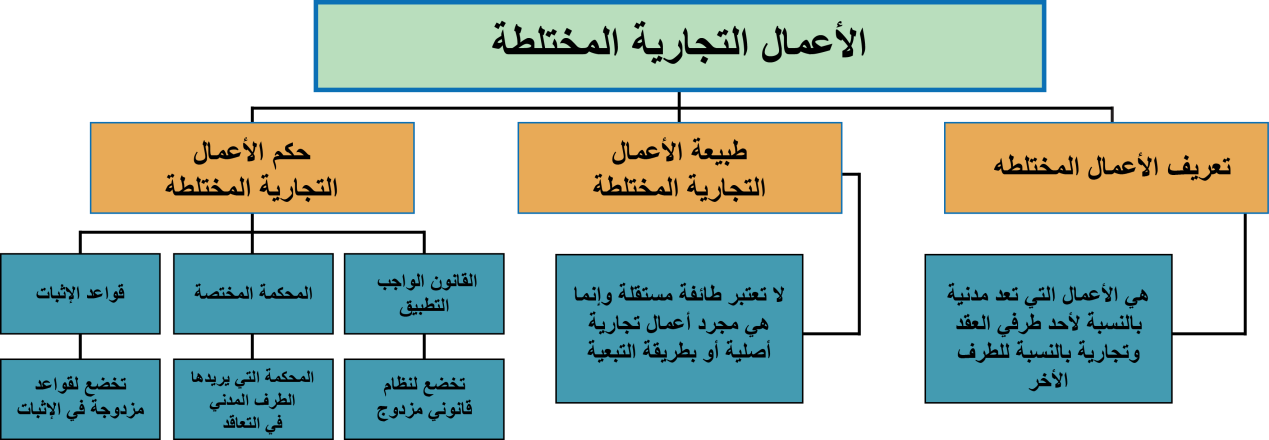
* عقد الكفالة يخرج من نطاق الأعمال التجارية ويعتبر من الأعمال المدنية
* ولكن استثناء من ذلك قد يصبح عقد الكفالة تجارياً في حالات ثلاث هي:
* إذا أعطيت الكفالة على ورقة تجارية.
* إذا كفل بنك أحد عملائه
* إذا كان التاجر الكفيل شريكاً للمدين المكفول وكان الدين المكفول معدا للصرف على أعمال الشركة

1. **العقود المتعلقة بالعقارات** :

* العمليات الواردة على العقار طبقاً للنظام السعودي تخرج من نطاق تطبيق القانون التجاري في الأساس
* **الالتزامات غير التعاقدية**: يمتد نطاق تطبيق نظرية الأعمال التجارية بالتبعية ليتضمن التزامات التاجر غير التعاقدية "التزامات تقصيرية" بشرط أن تكون هذه الالتزامات قد وقعت بمناسبة نشاط التاجر التجاري أو بسببه سواء أكان مصدر هذه الالتزامات الفعل النافع، أو الفعل الضار
* يعتبر عملاً تجارياً بالتبعية التزام التاجر بالتعويض كالتزام التاجر بالتعويض عن أعمال المنافسة المشروعة كتقليد علامة تجارية مملوكة للغير و بتعويض الغير عن الحوادث التي تقع من عماله

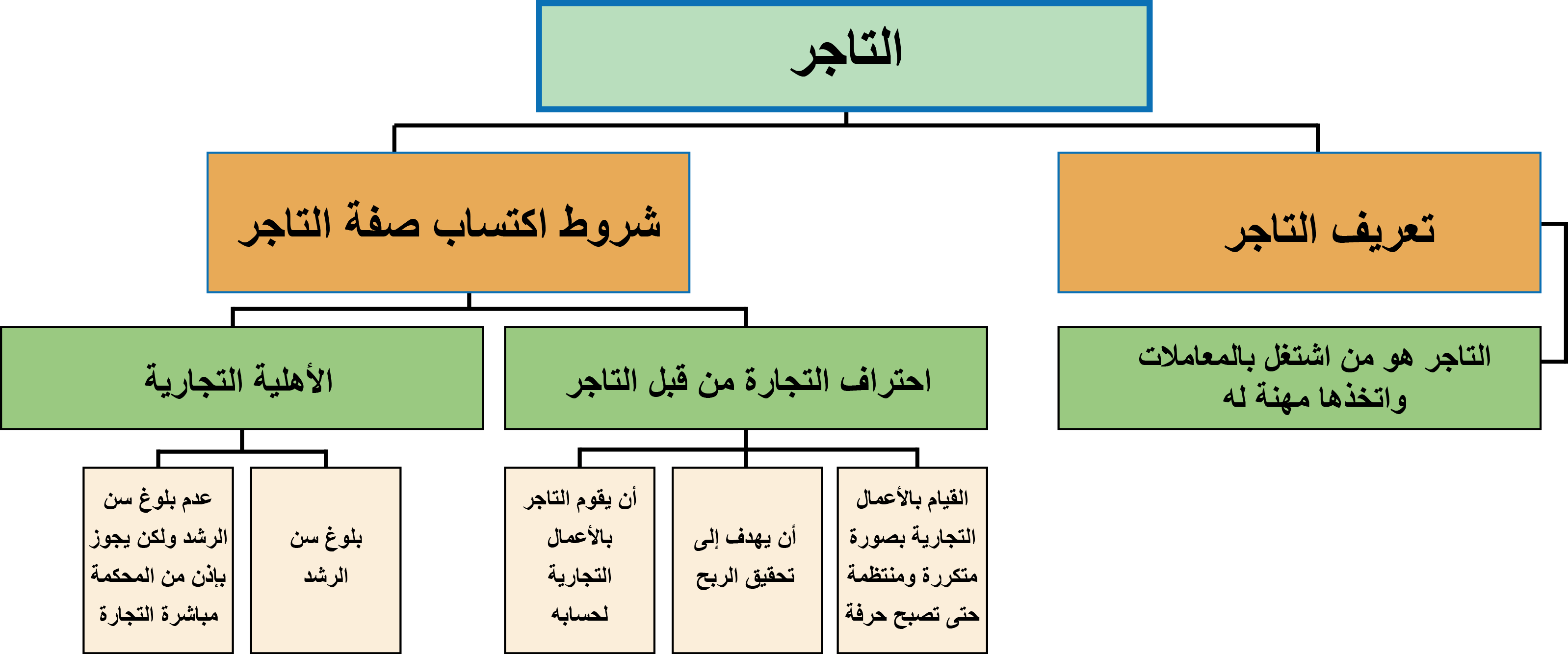
**# الوحدة االسادسة** :

* الأعمال التجارية المختلطة :



* يخضع العمل ذو الطبيعة التجارية لقواعد القانون التجاري على أن يخضع - في المقابل- العمل ذو الطبيعة المدنية لقواعد القانون المدني
* إذا أراد المستهلك الذي اشترى سلعة من التاجر رفع دعوى على ذلك التاجر، فإنه مخير بين رفع دعواه لديوان المظالم أو المحكمة الشرعية، أما إذا أراد التاجر رفع دعوى على المستهلك، فإنه يكون أمام رفع الدعوى أمام المحكمة الشرعية فحسب.
* يجوز الاتفاق في العقد على رفع أي نزاع ينشأ عن هذا العقد أمام القضاء التجاري، وفي هذه الحالة يكون هذا الاتفاق ملزماً للطرفين
* بالنسبة للتاجر قواعد الإثبات في القانون التجاري، وتطبق بالنسبة للمستهلك قواعد الإثبات في القانون المدني
* بعض التشريعات، ومنها التشريع الألماني، والتشريع الكويتي، والتشريع العراقي إلى إخضاع العمل المختلط بشقيه التجاري والمدني لأحكام القانون التجاري.

**# الوحدة السابعة :**



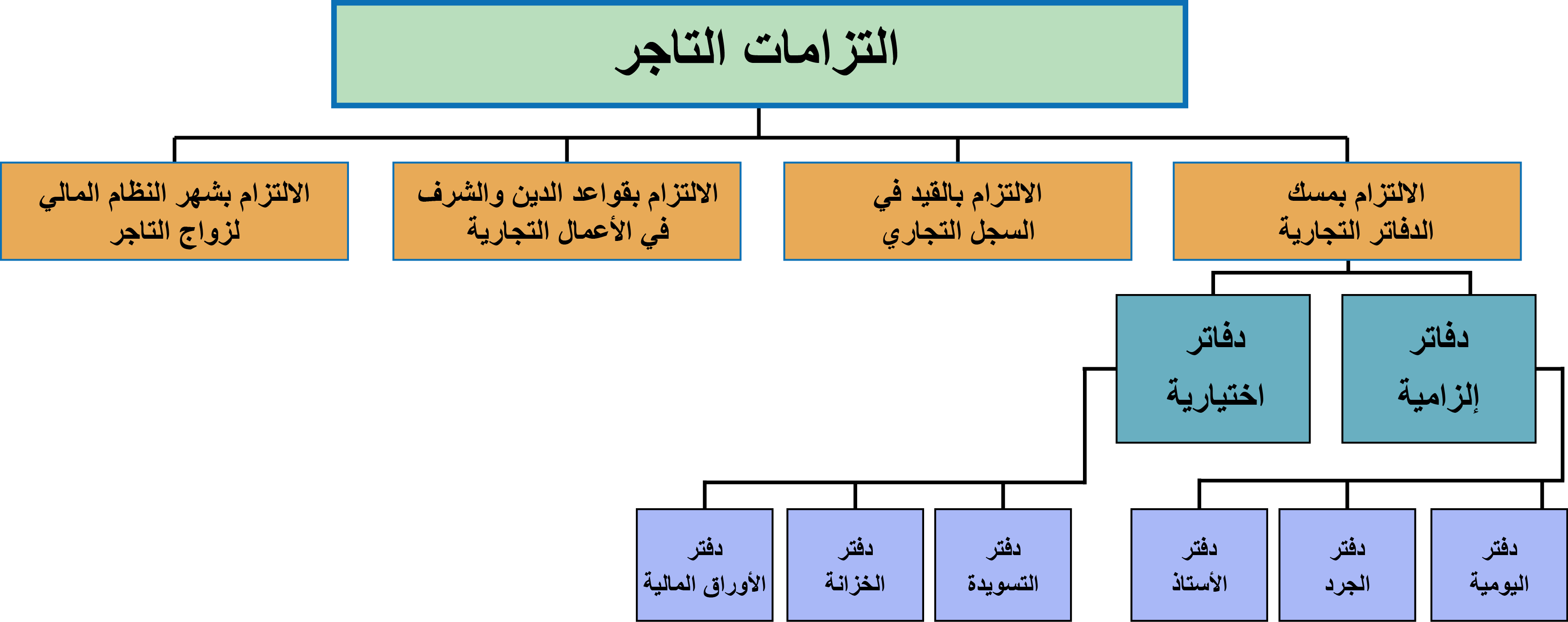
* لا تطبق نظرية الأعمال التجارية التبعية إلا بالنسبة للتجار، كما تتمتع طائفة التجار ببعض الحقوق دون غيرهم مثل حق الانتخاب والترشيح للغرف التجارية
* يقصد **بالاحتراف** القيام بنشاط معين بصفة مستمرة ومتكررة ومنتظمة
* يعد الشخص تاجرا حتى ولو لم يحقق أي ربح على الإطلاق
* فالاستقلال شرط ضروري لاكتساب الشخص صفة التاجر
* الشركة تكتسب صفة التاجر سواء أكانت من شركات القطاع الخاص أم القطاع العام إذا كان موضوعها هو القيام بأعمال تجارية
* يقصد **بالأهلية التجارية** صلاحية الشخص للعمل بالتجارة واكتساب صفة التاجر
* يجوز لمن بلغ سنه ثماني عشرة سنة كاملة "تحدد سن الرشد في المملكة بقرار مجلس الشورى رقم 114 بتاريخ 5/11/1374هـ" أن يمارس مهنة التجارة لا فرق في ذلك بين السعودي والأجنبي.
* عوارض الأهلية تنقسم إلى قسمين:

أ. انعدام الأهلية (مثل الجنون والعته)

ب. نقص الأهلية (مثل السفه والغفلة)

* يجوز للقاصر مباشرة التجارة بشرط الحصول على إذن من المحكمة، وهذا الإذن قد يكون مطلقا ًأو مقيداً، وفي هذه الحالة يكون القاصر في حكم الشخص كامل الأهلية التجارية فيكتسب صفة التاجر، لكن مسؤوليته في حالة الإفلاس لا بد أن تتعدى الأموال التي حددها إذن المحكمة
* ويجوز كذلك للولي أو الوصي على القاصر أن يستمر في التجارة التي تؤول للقاصر رعاية لمصلحة الأخير بشرط الحصول على إذن بذلك من المحكمة
* إذا حدث وباشر القاصر الذي لم يبلغ الرشد أعمالاً تجارية فإن هذه الأعمال تكون باطلة لمصلحته

**# الوحدة الثامنة :**

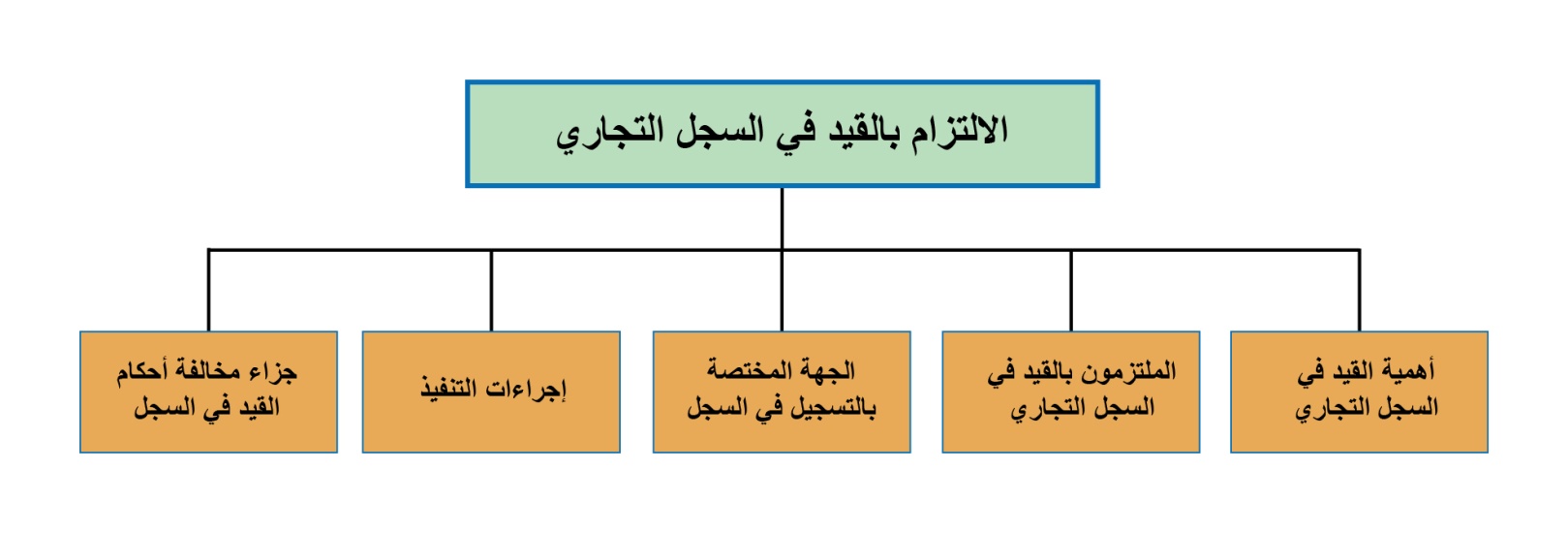


* الدفاتر التجارية المنتظمة تعد شهادة في حق التاجر المفلس – الذي توقف عن دفع ديونه – بأن إفلاسه لم يكن نتيجة تدليس أو تقصير منه،
* الدفاتر التجارية المنتظمة قد يعتد بها من مصلحة الدخل والزكاة،
* الدفاتر التجارية المنتظمة هي عبارة عن حجة أمام القاضي من صنع التاجر، يقدر التاجر صدقها من حيث تنظيمها.
* صغار التجار – الذين لا يزيد رأسمال أي منهم عن مائة ألف ريال سعودي – رأى المشرع إعفاءهم من الالتزام بمسك الدفاتر التجارية
* **دفتر اليومية الأصلي** هو أهم الدفاتر التجارية؛ لأنه يعد السجل اليومي لنشاط التاجر أو المشروع التجاري وبالإضافة إلى ذلك يجب على التاجر أن يقيد في هذا الدفتر جميع العمليات اليومية التي يجريها وتتعلق بحياته الخاصة، وذلك رغبة من المشرع في تقدير سلوك التاجر وتصرفاته في حالة إفلاسه
* **دفتر الجرد** الذي يقيد فيه التاجر تفاصيل البضاعة الموجودة لديه في آخر سنته المالية، أو بياناً إجمالياً عنها إذا كانت تفاصيلها مادية واردة في دفاتر وقوائم مستقلة، وفي هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر أو القوائم جزءاً متمماً للدفتر
* الميزانية العامة هي عبارة عن جدول مؤلف من جانبين:
* مفردات الأصول: الأموال المنقولة والثابتة التي تمتلكها المنشأة
* مفردات الخصوم الديون التي على المنشأة للغير ورأسمال المنشأة باعتباره ديناً على المنشأة
* **دفتر الأستاذ** يحتاج طريقة فنية خاصة لإعداده إذ ترحل إليه جميع العمليات المدونة في الدفاتر الأخرى و يعتبر الدفتر الرئيس الذي تصب فيه جميع الدفاتر الفرعية السابقة
* **دفتر التسويدة** وهو الذي تقيد فيه العمليات اليومية على وجه السرعة بمجرد وقوعها،
* **دفتر الخزانة** الذي تقيد فيه كل المبالغ التي تدخل الخزانة وتخرج منها
* التاجر ملتزم بالاحتفاظ بصورة طبق الأصل من المستندات التي تصدر منه، وكذلك التي ترد إليه غالبا ما يتم حفظ هذه الأوراق والمستندات في ملف خاص بها هو **ملف المراسلات**
* انتظام الدفاتر التجارية له أهمية بالغة سواء في الإثبات أمام القضاء، أو ربط الضرائب على التاجر، أو بيان مركزه المالي
* يجب على التاجر وورثته الاحتفاظ بالدفاتر التجارية الإلزامية في حدها الأدنى، وكذلك دفتر المراسلات مدة عشر سنوات على الأقل تبدأ من تاريخ إقفال الدفتر أو من تاريخ إرسال أو تسلم المراسلات والمستندات وبعد ذلك يجوز اعدامها فمرور تلك الفترة يعد قرينة بسيطة على قيام التاجر بإعدامها.
* عدم مسك التاجر للدفاتر التجارية، أو عدم مراعاة قواعد انتظامها تعرض التاجر ل
* جزاءات جنائية : يتمثل في الغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف ريال، كما أنه في حالة إفلاس التاجر في هذه الحالة يعتبر مفلسا بالتدليس أو التقصير
* جزاءات مدنية:

عدم الأخذ بالدفاتر التجارية غير المنتظمة كدليل في الإثبات في أغلب الحالات.

حرمان التاجر من الصلح الواقي من الإفلاس.

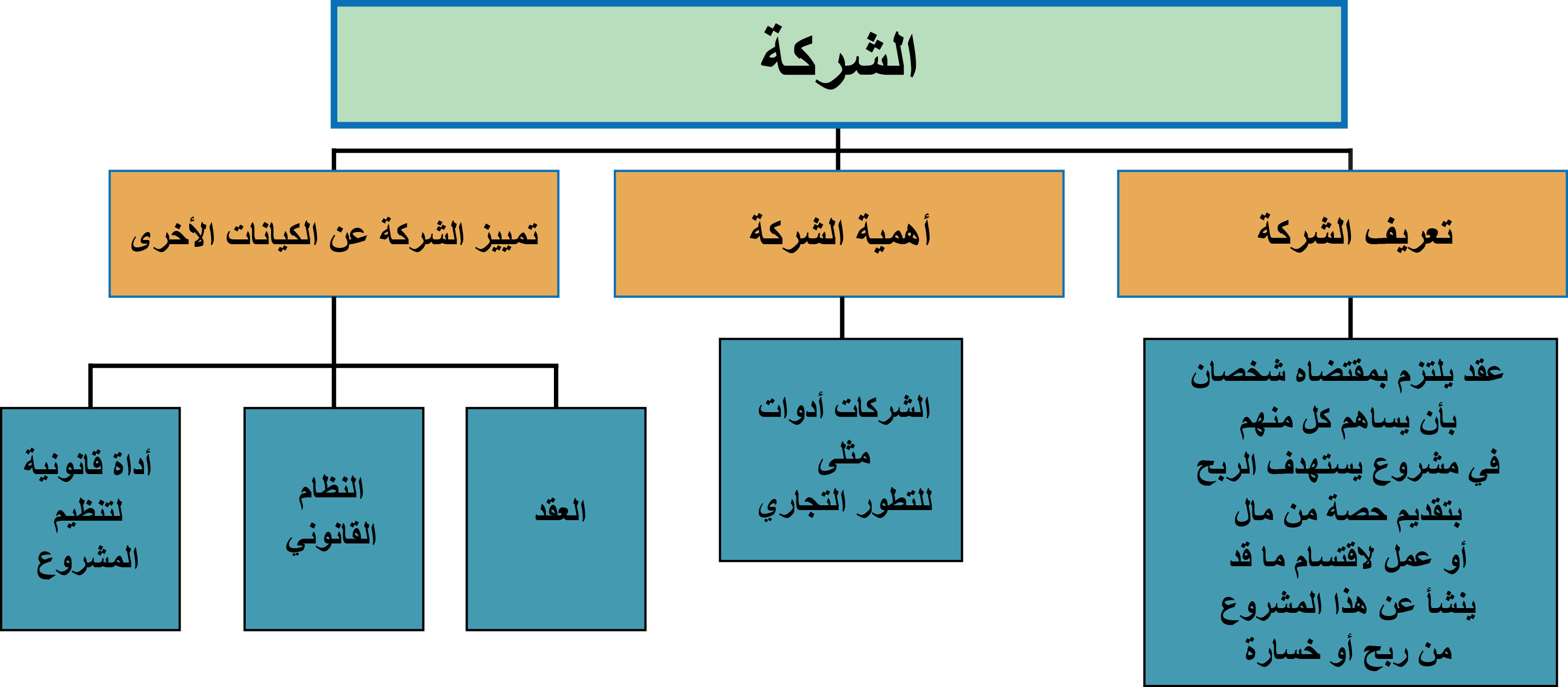
خضوع التاجر للتقديرات الضريبية الجزافية، التي تكون في الغالب مجحفة بحقه

* القاعدة أنه: لا يجوز للشخص أن يصنع دليلاً لمصلحته في مواجهة الغير إذا كان مدعياً، ولكن يجوز للتاجر الاحتجاج بالدفاتر التجارية المنتظمة خروجاً على حكم القاعدة السابقة اذا كان الخصم تاجر فقط
* تعد الدفاتر حجة على التاجر سواء كانت منتظمة أو غير منتظمة، وسواء كان الخصم تاجراً أم غير تاجر، كما يستوي أن تكون الدفاتر مقدمة بشأن نزاع مدني أم تجاري
* لا يجوز للخصم الذي يريد الاستناد إلى الدفاتر التجارية ضد التاجر إذا كانت منتظمة أن يقوم بتجزئة ما ورد فيها من بيانات، ويستبعد ما كان فيها مناقضا لدعواه
* يجوز للتاجر الذي يتم الاستناد إلى دفاتره أن يثبت عدم صحة القيود، والبيانات الواردة بها بكافة طرق الإثبات، وإن كان ذلك لا يعفيه من المسؤولية عن عدم صحة وانتظام تلك الدفاتر
* توجد طريقتان لاستخدام الدفاتر التجارية في الإثبات هما:
* طريقة التقديم : يجوز للمحكمة بناء على طلب الخصم، أو من تلقاء نفسها أن تأمر التاجر بتقديم دفاتره التجارية إليها،
* طريقة الاطلاع: يقصد بهذه الطريقة تمكين الخصم من الاطلاع على دفاتر التاجر ومعظم التشريعات لا تسمح بها إلا في قضايا الإرث، وقسمة الشركاء، والإفلاس.
* 
* **السجل التجاري** عبارة عن سجل يسجل فيه أسماء التجار، وكافة البيانات المتعلقة بتجارتهم أو صناعتهم أفراداً كانوا أم شركات.
* في المملكة العربية السعودية تقرر نظام السجل التجاري 9/11/1375هـ
* تتجلى أهمية السجل التجاري في أنه وسيلة لدعم الائتمان التجاري، والثقة عن طريق شهر المركز القانوني للتاجر وعلى مستوى الدولة فإنها تستفيد من البيانات، والمعلومات الإحصائية المسجلة في السجل التجاري
* الالتزام بالقيد في السجل التجاري لا يقع إلا على من تتوافر فيهم الشروط الآتية
* ان يكون من التجار سعودي او غير
* ان يكون له محل ثابت وليس بائع متجول
* ان يكون راس المال فوق 100 الف
* وجوب الاشتراك بالغرفة التجارية
* المنظم السعودي أوكل نظام السجل التجاري إلى جهة إدارية هي مكتب السجل التجاري الذي يتبع وزارة التجارة
* يتعين على التاجر ان يقدمطلب القيد للسجل التجاري وذلك خلال شهر من تاريخ افتتاح المحل التجاري أو من تاريخ تملكه بالشراء، أو من تاريخ تأسيس الشركة
* يشطب القيد من السجل التجاري اذا:
* اذا ترك التجارة بصفة نهائية
* توفي التاجر
* انتهاء تصفية الشركة
* صدر حكم قضائي بالشطب

ويقدم طلب الشطب خلال تسعين يوماً من تاريخ الواقعة الموجبة للشطب، فإذا لم يقدم الطلب خلال هذه الفترة يقوم مكتب السجل التجاري بشطب القيد من تلقاء نفسه، وذلك بعد ثلاثين يوماً

* تتمثل مخالفات نظام السجل التجاري في أربع مخالفات هي:
* وضع بيانات غير صحيحة تتعلق بطلبات القيد في السجل.
* التأخير في إجراء طلبات القيد
* عدم تضمين واجهة المحل، والأوراق، والمطبوعات المتعلقة بالتجارة البيانات الضرورية.
* مزاولة التجارة في محل تجاري قبل القيد في السجل التجاري.
* تتمثل في الغرامة التي قد تصل إلى خمسين ألف ريال.
* ويحق لذوي الشأن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغهم بالقرار الاعتراض على قرارات مكتب السجل التجاري المعني ويقدم الاعتراض إلى وزير التجارة.
* يعاقب بالحبس من عشرة أيام حتى ثلاثة أشهر، أو بغرامة مالية بحسب الأحوال من لم يلتزم بمراعاة الدين والشرف
* يتعين على التجار شهر النظام المالي لزواجهم، وهذا الالتزام الغاية منه أن يكون المتعاملين مع التاجر، وكذلك الدائنون للتاجر على علم من أمرهم بشأن الضمان العام الذي يعولون عليه في حالة كونهم دائنين للتاجر
* لم يتضمن النظام السعودي الحكم بإلزام التاجر بشهر النظام المالي لزواجه؛ لأنه من المعلوم أن الذمة المالية لكلا الزوجين منفصلة تماماً

**# الوحدة التاسعة :**



* **مصطلح الشركة في اللغة العربية للدلالة على معنيين:**

1. هو خلط النصيبين فصاعداً بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر.
2. العقد المبرم بين اثنين فأكثر للقيام بعمل مشترك

* لفظ الشركة يقصد به في **المجال الاقتصادي** المشروع الاقتصادي الذي يقوم على استغلاله أكثر من شخص
* **أهمية الشركة** نقطة تحول من المشروع الفردي البسيط إلى ظاهرة التجمع المنظمة لمجموعة أشخاص من أجل ممارسة نشاط اقتصادي معين
* التعاون والتكامل بين الشركات هو ما يعبر عنه حالياً بفكرة **التركز الاقتصادي**
* **أساس تكوين** الشركة هو "العقد"،
* عقد الشركة ينتج عن شخص قانوني يستقل عن العناصر البشرية والمادية التي يتكون منها المشروع الاقتصادي (الشركة)، وهذا الأثر يترتب على عقد الشركة ولا يترتب على العقود المدنية التي تحكمها النظرية العامة للالتزامات
* الشركة تقوم على نية المشاركة بين الشركاء، بينما الشيوع لا يتطلب توافر هذه النية بين الشركاء على الشيوع، وتختلف شركات العقود في الشريعة الإسلامية عن الشيوع
* يقوم الشيوع على فكرة تعدد أشخاص في ملكية مال مشترك، بحيث يصبح لكل واحد منهم حصة غير مفرزة فيه
* الشيوع غالبا ما ينتج عنه حالة اضطرارية يتقبلها الملاك دون أن يكون لإرادتهم دخل في إيجادها.
* عقد القرض هو العقد الذي يلتزم به المقرض، بأن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أي شيء مثلي آخر على أن يرد إليه المقترض عند نهاية القرض شيئاً مثله في مقداره ونوعه وصفته
* يوجد اختلاف جوهري بين عقد الشركة، وعقد القرض، وضابط التفرقة بينهما هو نية المشاركة بين الشركاء في عقد الشركة، وانتفاء هذه النية فيما بين المقرض والمقترض؛ إذ إن المقرض دائماً ما يكون بمعزل عن المشروع التجاري وعن كيفية إدارته، كما أنه لا يساهم في الخسائر
* يوجد اختلاف جوهري بين عقد العمل وعقد الشركة ، فالعامل دائما يكون تابعاً لرب العمل، ومن ثم يجوز لرب العمل أن يفصل العامل في أي وقت، بينما في الشركة لا يجوز للشركة ولا لأي شريك فيها أن يفصل شريكا آخر
* في عقد إيجار المحل التجاري المؤجر لا تتوافر لديه نية المشاركة، وما يترتب عليها من نتائج مع المستأجر، أما في عقد الشركة فنية المشاركة موجودة وثابتة في حق جميع أطراف الشركة.
* يحق للمؤجر مطالبة المستأجر بالأجرة دون أن ينتظر استيفاء دائني المحل التجاري لكل ديونهم، بينما الشريك في الشركة لا يستطيع أن يطالب بحقه إلا بعد استيفاء دائني الشركة لكل ديونهم

**# الوحدة العاشرة :**



* "الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح، بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة".
* **الرضا:**
* رضا كل شريك في الشركة بالدخول فيها
* يجب أن يقع الرضا على شروط العقد جميعها، كرأسمال الشركة، ومقدار حصة كل شريك وطبيعتها، وغرض الشركة، وطريقة إدارة الشركة
* يتم الرضا عن طريق الإيجاب والقبول
* يشترط في الرضا أن يكون سليماً صحيحاً غير مشوب بغلط أو إكراه أو تدليس أو استغلال
* الإكراه نادر الوقوع في عقد الشركة بخلاف التدليس
* **الأهلية:**
* يجب أن يصدر الرضا عن شخص رشيد، أي تكون له أهلية التصرف الكاملة
* يجوز للقاصر أن يحصل على إذن صريح من المحكمة بالموافقة على أن يعقد عقد شركة مع آخرين، ويكون في هذه الحالة تعاقده صحيحاً
* يجوز لولي القاصر أن يستثمر أموال القاصر بالاكتتاب في أسهم شركات المساهمة
* لا يجوز لولي القاصر أن يعقد عقد شركة تضامناً لمصلحة القاصر، نظراً لما يترتب على هذا العقد من اكتساب القاصر لصفة التاجر
* **المحل:**
* محل عقد الشركة هو غرضها الذي تكونت من أجله، أو النشاط الاقتصادي الذي تقوم به ويجب ان يكون مشروع وممكن
* **السبب:**
* سبب التزام كل شريك بتقديم حصة في الشركة هو الرغبة في تحقيق الربح عن طريق القيام بمشروع اقتصادي معين.
* يشترط في السبب أن يكون مقصوداً، فإذا لم يكن للشركة سبب كنا أمام شركة باطلة بطلاناً مطلقاً، ويجب أن يكون السبب حقيقياً لا صورياً ولا وهمياً.
* يجب أن يكون السبب مشروعاً، بأن يكون جائزاً قانوناً،
* **تعدد الشركاء:**
* يلزم لانعقاد عقد الشركة وجود شخصين أو أكثر
* لا يجوز لشخص ما أن يفصل جزءاً من ذمته المالية ويخصصه لمشروع معين؛ بحيث يكون الجزء الآخر من ذمته المالية في مأمن من رجوع دائني هذا المشروع عليه، فالقاعدة أن جميع أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه
* لا مانع من أن يشترك شخص معنوي في شركة مع أشخاص طبيعيين أو معنويين آخرين
* التشريع الألماني تسمح بأن تتكون شركة من شخص واحد، ويطلق عليها شركة الرجل الواحد
* **تقديم الحصص:**
* يجب على كل شريك في الشركة تقديم نصيب لتكوين الشركة، والأنصبة التي يقدمها الشركاء تسمى الحصص
* فإذا تأخر الشريك عن تقديم الحصة في الموعد المحدد جاز للشركة التنفيذ على أمواله بالإضافة إلى مطالبته بالتعويض والتعويض عن التأخير في أداء الحصة يسري من تاريخ استحقاق الحصة.
* يمكن أن تكون حصة الشريك في الشركة في شكل عين معينة، وليست مبلغا من النقود كعقار تتخذه الشركة مقرا لإدارتها
* تقديم الحصة العينية إلى الشركة قد يكون على سبيل التمليك، وقد يكون على سبيل الانتفاع
* عندما تقدم الحصة العينية على وجه التمليك، فإننا نكون أمام وضع يشبه البيع، وإن كان لا يختلط به تماما
* عندما تقدم الحصة العينية على سبيل الانتفاع، فإن العلاقة بين الشريك والشركة تخضع لقواعد عقد الإيجار؛ و إذا هلكت العين بفعل لا شأن للشركة به، تحمل الشريك تبعة الهلاك؛ لأن الأصل أن الشيء يهلك على مالكه، وفي هذه الحالة يلتزم الشريك بتقديم حصة أخرى وإلا أخرج من الشركة
* يجوز للشريك أن يقدم عمله كحصة في الشركة، والعمل الذي يجوز اعتباره حصة في الشركة هو العمل الفني كالخبرة الهندسية أو التجارية، أما العمل اليدوي البسيط فلا يصح اعتباره حصة في الشركة ولا يعتبر مقدمه شريكاً
* لا يجوز أن تكون حصة الشريك بالعمل في الشركة مجرد ما له من نفوذ سياسي أو سمعة تجارية
* يمنع على الشريك بالعمل أن يباشر عملاً من نفس الذي تعهد بتقديمه كحصة؛ لما ينطوي عليه ذلك من معنى المنافسة للشركة، وإذا فعل وحقق أرباحاً كانت هذه الأرباح من حق الشركة
* يستحيل قبول أن يقدم جميع الشركاء، في الشركة حصصهم بالعمل فقط، فمثل هذه الشركة لا يكون لها رأسمال نقدي
* **الاشتراك في الأرباح والخسائر:**
* غرض الشركاء في الشركة تحقيق الربح، وهذا الغرض هو ما يميز الشركة عن الجمعية التي يكون الغرض منها دائماً تحقيق غايات وأهداف أدبية أو معنوية،
* قرر المنظم السعودي بطلان الاتفاق على حرمان شريك في الشركة من الأرباح أو إعفائه من الخسائر وهو ما يعرف باسم شرط الأسد ويبطل هذا الاتفاق، ولكن يبقى عقد الشركة صحيحاً
* لا يشترط أن توزع الأرباح والخسائر على الشركاء بالتساوي، أو أن يكون نصيب كل من الشركاء في الأرباح بنسبة حصته في رأس المال
* إذا لم يتفق الشركاء في عقد الشركة أو نظامها على كيفية توزيع الأرباح والخسائر او باطل بسبب شرط الأسد، وجب عليهم الأخذ بأحكام التوزيع القانوني:

) يتم تحديد نصيب كل شريك في الأرباح والخسائر بنسبة حصته في رأس المال.

) إذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشريك في الربح، كان نصيبه في الخسارة معادلا لنصيبه في الربح.

) إذا اقتصر العقد على تحديد نصيب الشريك في الخسارة، كان نصيبه في الربح معادلا لنصيبه في الخسارة

* **نية المشاركة:**
* عبارة عن انصراف إرادة جميع الشركاء إلى التعاون الإيجابي على قدم المساواة لتحقيق غرض الشركة عن طريق الإشراف على إدارة المشروع وقبول مخاطر الشركة.
* الشرط واضح في شركات الأشخاص؛ حيث تغلب الصبغة التعاقدية، ولكن أقل وضوحا في شركات الأموال
* **كتابة العقد:**
* اشترط المنظم السعودي كتابة عقد الشركة للاحتجاج به على الغير، ولا يكتفي بالكتابة العرفية، بل يشترط الكتابة الرسمية
* الشركاء لا يجوز لهم أن يحتجوا على الغير بعدم نفاذ الشركة؛ حيث إن الجزاء مقرر لمصلحة الغير وليس لمصلحة الشركاء
* **شهر العقد:**
* الحكمة من الشهر هو إعلام الغير بوجود الشركة وبشروط تكوينها حتى يكونوا على علم وبينة من الأمر قبل التعامل معها.
* الشركة تكتسب الشخصية المعنوية بمجرد تكوينها غير أنه لا يحتج بوجودها على الغير إلا بعد استيفاء إجراءات الشهر
* **بطلان عقد الشركة:**
* إذا تخلف أحد أركان الشركة السابق ذكرها ترتب على ذلك بطلان عقد الشركة، وهذا البطلان إما أن يكون بطلاناً مطلقاً أو بطلاناً نسبياً، بحسب السبب الذي يبنى عليه

1. حالات البطلان المطلق:

* إذا انعدم ركن الرضا.
* إذا كان محل الشركة أو سببها غير مشروع.

1. حالات البطلان النسبي:

* إذا كان أحد الشركاء في الشركة ناقص الأهلية وقت انعقاد العقد.
* إذا شاب إرادة أحد الشركاء عيب من عيوب الرضا (الغلط أو التدليس أو الإكراه أو الاستغلال).
* إذا حكم ببطلان الشركة وجب أن ينسحب أثر البطلان للمستقبل ولا ينسحب على الماضي
* فإذا لم تكن الشركة قد زاولت أعمالها بعد فلا يتوافر لها كيان في الواقع، ولا ضرر في هذه الحالة من تطبيق الأثر الرجعي للبطلان.
* اذا كانت الشركة قد حكم ببطلانها لعدم مشروعية محلها أو سببها، فلا يجوز في هذه الحالة أن تتم التصفية وتوزيع الأرباح والخسائر طبقا للقواعد الواردة في عقد الشركة الباطلة، وإنما تخضع الشركة في هذه الحالة لنفس إجراءات التصفية التي تخضع لها الشركات القانونية.

#**الوحدة الحادية عشر :**

* **الشخص المعنوي أو الاعتباري** بأنه "جماعة من الأشخاص يضمهم تكوين يرمي إلى هدف معين أو مجموعة من الأموال ترصد لتحقيق غرض معين يخلع عليها القانون الشخصية، فتكون شخصاً مستقلاً
* تكتسب الشركة الشخصية المعنوية كقاعدة عامة بمجرد تكوينها
* لا يتوقف ذلك على القيام بإجراءات الشهر التي قررها النظام السعودي، فالشركة تكتسب الشخصية المعنوية ولو كانت غير مشهرة ولا يجوز الاحتجاج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد استيفاء إجراءات الشهر
* وتنتهي الشخصية المعنوية للشركة كقاعدة عامة بانقضائها أو بحلها، ولكن المنظم السعودي قرر استمرار احتفاظ الشركة التي تقرر حلها أو انقضائها لشخصيتها المعنوية لفترة تسمى فترة التصفية
* قد تتحول شركة توصية بسيطة نتيجة خروج الشريك الموصي منها أو وفاته إلى شركة تضامن، وكذلك قد تتحول شركة تضامن نتيجة لوفاة أحد الشركاء وإحلال ورثته محله في الشركة باعتبارهم شركاء موصين إلى شركة توصية بسيطة وذلك بحالتين :

1. إذا نص النظام أو عقد الشركة على جواز هذا التغيير، في هذه الحالة لا يترتب على إجراء هذا التغيير إنهاء الشركة وشخصيتها المعنوية؛ بل تبقى هذه الشخصية المعنوية ذاتها تزاول نشاطها في ظل الشكل القانوني الجديد.
2. إذا لم ينص القانون أو العقد على تنظيم ما قد يحدث من تغيير في شكل الشركة، فإن التغيير في هذه الحالة يترتب عليه انتهاء الشركة، وبالتالي شخصيتها المعنوية وإنشاء شركة جديدة لها شخصية معنوية جديدة

* تكتسب الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً جميع الحقوق وهي :

1. **ذمة الشركة:**

* يكون للشركة ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء المكونين لها لذا الشريك يفقد حقـه على الحصـة المقدمـة منـه وتتملكها الشركـة ويكون للشريك فقط الحق في الأرباح المحتملة للشركة أو نصيب في موجوداتها عند انقضائها.
* ويجب عدم الخلط بين الذمة المالية للشركة وبين رأسمالها؛ إذ إن رأسمال الشركة هو الحد الأدنى للضمان لدائني الشركة، ويمكن زيادة رأسمال الشركة في حياتها، ويندر أن ينخفض رأسمالها، وذلك تطبيقا لمبدأ ثبات رأس المال. أما ذمة الشركة يمكن أن تتغير نتيجة للأعمال التي تقوم بها فتزيد الذمة المالية أو تنقص، بحسب ما إذا حققت الشركة أرباحاً أو منيت بخسائر
* لدائني الشركة ضمان عام على ذمتها المالية دون ذمم الشركاء فيها، ويكون لدائني الشركة حق استيفاء ديونهم قبل الشركة بالأفضلية على الدائنين الشخصيين للشركاء
* لا تجوز المقاصة بين دين الشركة قبل الغير وبين دين لهذا الغير قبل أحد الشركاء في الشركة
* لا يترتب على إفلاس الشركة إفلاس الشركاء والعكس أيضا وذلك في نطاق شركات الأموال. أما في شركة التضامن والتوصية البسيطة يترتب على إفلاس الشركة إفلاس الشركاء المتضامنين فيها

1. **الاسم والموطن:**

* لابد أن يكون لكل شركة اسم يميزها عن غيرها من الشركات والأشخاص المعنوية الأخرى، وتظهر أهمية اسم الشركة في حالة التوقيع على العقود، والتصرفات التي تجريها الشركة
* في شركات التضامن وشركات التوصية يكون الاسم عنوان الشركة، وهو يتكون من أسماء الشركاء المتضامنين وغالبا يكون ذكر اسم أحد الشركاء المتضامنين مع إضافة عبارة "وشركاه
* في شركات المساهمة فليس للشركة سوى اسم تجاري مستمد من الغرض الذي أنشئت من أجله.
* في الشركات ذات المسؤولية المحدودة يجوز أن يكون لها عنوان أو اسم تجاري حسب رغبة الشركاء فيها
* وموطن الشركة هو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارة الشركة الرئيسي وترفع الدعاوى على الشركة أمام محاكم موطنها ويجوز الاعتداد بالمركز الفرعي للشركة كموطن لها، وذلك في المسائل المتصلة بالفرع فترفع الدعاوى أمام المحكمة التي يقع في دائرتها فرع الشركة

1. **أهلية الشركة :**

* يكون لها أهلية في حدود الغرض الذي أنشئت من أجله
* يجوز للشركة أن تكتسب أموالا جديدة، وأن تتصرف في أموالها القائمة، وأن تتعامل مع الغير فتصبح دائنة أو مدينة
* ويجوز للشركة أن تتبرع في حدود ما يقضي به العرف والعادة للأعمال الاجتماعية والخيرية، وفي المقابل يجوز للشركة قبول التبرعات التي لا تكون مقرونة بشروط تتنافى مع غرضها
* تسأل الشركة مدنيا قبل الغير عن الأفعال الضارة التي تقع من عمالها وموظفيها أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها
* بالنسبة للمسؤولية الجنائية، فقد استقر الفقه والفقهاء على عدم قيامها بالنسبة للشركة والأشخاص المعنوية بوجه عام، لكون العقوبة شخصية لا توقع إلا على الشخص الذي ارتكب الفعل الإجرامي ومع ذلك تجوز مساءلة الشركة ذاتها عن الجرائم التي لا تتعدى عقوبتها الغرامة المالية

1. **تمثيل الشركة:**

* يمثل الشركة شخص طبيعي هو المدير في كل أعمالها وتصرفاتها مع الغير وأمام جهات القضاء. ويمثل شركة المساهمة مجلس الإدارة ورئيسه وعضوه المنتدب، ويمثل باقي أشكال الشركات مدير أو أكثر، وذلك وفقا للتفصيل الوارد عند الحديث عن كل شركة.
* الأشخاص الطبيعيين المنوط بهم التعبير عن إرادة الشركة وإدارتها لا يعتبرون وكلاء عن الشركة أو الشركاء، وإنما يعد هؤلاء الأشخاص بمثابة أعضاء في جسم الشركة وممثلين قانونيين عنها

1. **جنسية الشركة:**

* تكتسب الشركة الجنسية السعودية إذا تأسست وفقاً لأحكام نظام الشركات السعودي
* لا يؤدي اكتساب الشركة للجنسية السعودية تمتعها بالحقوق المقصورة على السعوديين؛ بل ينظم المنظم السعودي تمتع الشركة بهذه الحقوق في كل حالة على حدة

**# الوحدة الثانية عشر :**

* تنقسم الشركات باعتبارها أشخاصاً معنوية إلى شركات مدنية وشركات تجارية
* المعيار الذي يجب الاعتماد عليه لتحديد الصفة المدنية أو التجارية للشركة هو ذاته المعيار المختار الذي يفرق بين التاجر وغير التاجر من الأفراد
* إذا كان الغرض من الشركة هو احتراف القيام بالأعمال التجارية، مثل عمليات الشراء لأجل البيع أو عمليات البنوك أو التأمين، فإن الشركة تعد شركة تجارية.
* إذا كان الغرض من الشركة هو القيام بالأعمال المدنية، مثل شراء العقارات أو الأعمال المتعلقة بالزراعة، فإنها تعد شركة مدنية
* إذا كانت الشركة تباشر أعمالاً مدنية وأعمالاً تجارية في ذات الوقت، فالعبرة تكون بالنشاط الرئيس لها
* اثار التفرقة بين الشركات :
* الشركات التجارية تكتسب وحدها صفة التاجر وتتحمل الالتزامات المفروضة على التجار وتخضع لنظام الإفلاس، بينما لا تكتسب الشركات المدنية صفة التاجر ولا تخضع لنظام الإفلاس.
* تلتزم الشركات التجارية بإمساك دفاتر تجارية، ويختص القضاء التجاري بالدعاوى التي ترفع عليها، بينما الشركات المدنية لا تلتزم بإمساك دفاتر تجارية ويختص القضاء المدني بالدعاوى التي ترفع عليها
* اتخاذ الشركة المدنية لأحد الأشكال الخاصة بالشركة التجارية لا يغير من طبيعتها ولا يكسبها صفة التاجر و له أثر هام يتمثل في خضوعها للنظام الذي يحكم الشكل التجاري المختار، بمعنى أنه إذا اختارت شركة مدنية شكل شركة التضامن خضع الشركاء فيها لما توجبه القواعد والأحكام التي تحكم هذا الشكل بحيث تصبح مسؤولية الشركاء فيها عن ديون الشركة مسؤولية تضامنية مطلقة
* تنقسم الشركات التجارية إلى ثلاثة أقسام أساسية هي:

1. ***شركات الأشخاص:*** التي تقوم على الروابط والاعتبارات والصلات العائلية أو الشخصية أو الصداقة بين الشركاء، ويترتب على إفلاس أحدهم أو إعساره أو الحجر عليه التأثير في حياة الشركة وتتضمن :

* **شركة التضامن** : شركة تتكون من عدد من الشركاء يكون كل منهم مسؤولاً مسؤولية تضامنية ومطلقة عن ديون الشركة في جميع أمواله، ويكتسب الشركاء فيها صفة التاجر
* **شركة التوصية البسيطة** : شركة تتكون من فريقين أو طائفتين من الشركاء: شركاء متضامنين يسألون مسؤولية تضامنية مطلقة عن ديون الشركة في جميع أموالهم، وشركاء موصين لا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود الحصة التي يقدمها كل منهم في رأس المال، ولا يكتسبون صفة التاجر ولا يشتركون في إدارة الشركة
* **شركة المحاصة :** شركة مستترة لا تكتسب الشخصية المعنوية، ولا وجود لها بالنسبة للغير، وتقتصر آثارها على الشركاء فيها فقط

1. ***شركات الأموال:*** التي تعتمد في تكوينها على مقدار المبلغ المالي الذي يساهم به كل شريك فيها، وليس على صفة الشريك، ويترتب على ذلك أنه لا أثر لوفاة أحد الشركاء أو إفلاسه على استمرار الشركة وبقائها

النموذج الأمثل لها هي **شركة المساهمة**، وهي الشركة التي تجزئ رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، ولا يسأل المساهم في هذه الشركة عن ديونها إلا في حدود الأسهم التي يمتلكها

1. ***الشركات ذات الطبيعة المختلطة***: التي تقوم على الاعتبار المالي والاعتبار الشخصي في ذات الوقت، فهي تجمع بين خصائص شركات الأموال وشركات الأشخاص. مثل:

* **شركة التوصية بالأسهم:** وهي شركة تضم طائفتين من الشركاء:

/ شركاء متضامنين يخضعون لنفس النظام القانوني الذي يخضع له الشركاء المتضامنون في شركة التضامن

/ شركاء موصين لا يترتب على دخولهم في الشركة اكتساب صفة التاجر، ولا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود حصصهم التي تكون في شكل أسهم قابلة للتداول بالطرق التجارية

* **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** تتكون من عدد قليل من الشركاء لا يزيد على الخمسين شريكا، تشبه شركات الأشخاص من حيث قلة عدد الشركاء و تشبه شركات الأموال من حيث تحديد مسؤولية كل شريك فيها عن ديون الشركة بمقدار حصته
* الشركة ذات رأس المال القابل للتغيير والشركة التعاونية، فإن هاتين الشركتين لا تعرفهما معظم التشريعات العربية. واستبعدها كذلك المنظم السعودي في 2015

**#الوحدة الثالثة عشر**

* شركة التضامن بأنها "شركة بين أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية يكونون فيها مسؤولين شخصياً في جميع أموالهم وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، ويكتسب الشريك فيها صفة التاجر".
* شركة التضامن هي مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة مسؤولية تضامنية مطلقة
* **خصائص شركة التضامن في أربع خصائص هي:**
* دخول اسم الشريك في عنوان الشركة.
* عدم قابلية حصة الشريك للتداول.
* اكتساب الشركاء صفة التاجر.
* مسؤولية الشركاء مسؤولية تضامنية ومطلقة
* أن يتكون عنوان شركة التضامن من اسم واحد من الشركاء أو أكثر، وغالباً ما يكتفى باسم الشريك الأكثر جذباً للائتمان ولا يجوز بأي حال من الأحوال إقحام اسم شخص أجنبي عن الشركة في عنوانها
* الأجنبي صاحب الاسم الوارد في عنوان الشركة رغم أنه ليس شريكاً فيها، يحق للغير ممن تعامل مع الشركة اعتماداً على ما اكتسبته الشركة من ائتمان بسبب دخول اسمه في عنوانها أن يطالبه بديون الشركة المستحقة له على وجه التضامن وبصفة مطلقة، شأنه في ذلك شأن سائر الشركاء في الشركة.
* لا يجوز للشريك التنازل عن حصته في الشركة بعوض أو بغير عوض إلى الغير دون موافقة باقي الشركاء.
* يجوز للشركاء الاتفاق في عقد الشركة على جواز انتقال حصة الشريك المتوفى إلى ورثته، كما يجوز الاتفاق على جواز التنازل عن حصة أحد الشركاء بقيود معينة
* يترتب على اكتساب الشريك في شركة التضامن لصفة التاجر الآثار الآتية:
* وجوب توافر الأهلية اللازمة لمزاولة التجارة في كل شريك بالشركة.
* وجوب إشهار النظام المالي الذي تزوج بموجبه الشريك المتضامن.
* وجوب إشهار إفلاس الشريك عند إفلاس الشركة ذاتها
* **يقصد بالمسؤولية التضامنية** للشركاء هي أن يكون الشريك بالنسبة للشركة في مركز الكفيل المتضامن، بحيث يستطيع دائن الشركة مطالبة الشركة أو الشريك بدينه بحسب رغبته.
* **يقصد بالمسؤولية المطلقة للشركاء** هي أن مسؤولية الشريك لا تكون محددة بحصة في رأسمال الشركة، وإنما هي مسؤولية بلا حدود بحيث تتناول كل ذمته المالية، فيسأل الشريك عن ديون الشركة في جميع أمواله الخاصة
* يجوز لدائن الشركة الرجوع على أي شريك في الشركة حسب اختياره، ومطالبته بكامل الدين. ولا يحق في هذه الحالة لهذا الشريك أن يطلب من الدائن الرجوع أولاً على بقية الشركاء أو الرجوع إلى الشركة ذاتها.
* إذا وفى أحد الشركاء بالدين، يكون له حق الرجوع على الشركة أو على غيره من الشركاء ليطالب كلاً منهم بنصيبه في الدين.
* يجوز لدائن الشركة التنفيذ على أموال الشركاء أولاً قبل التنفيذ على أموال الشركة
* **قرر المنظم السعودي أنه لا يجوز لدائن شركة التضامن أن يطالب أحد الشركاء بالوفاء بدين له في ذمة الشركة إلا بشرطين:**
* أن يثبت الدين في ذمة الشركة بقرار من مديري الشركة أو بقرار من هيئة حسم منازعات الشركات التجارية.
* إعذار الشركة بالوفاء عن طريق إنذار بتحرير برتستو.

فإذا انتهت المدة التي حددها الدائن في إنذاره للشركة بالوفاء يحق له مطالبة أي من الشركاء والتنفيذ على أمواله الخاصة

* **من أجل تكوين شركة التضامن يجب**
* توافر الأركان الموضوعية العامة والخاصة لعقد الشركة بوجه عام
* يجب إفراغ عقد الشركة في القالب الكتابي
* شهر عقد الشركة حتى يكون الغير على علم بقيام الشركة ونشأتها
* **إجراءات إشهار شركة التضامن في النقاط التالية:**
* نشر ملخص عقد الشركة في جريدة يومية توزع في المركز الرئيس للشركة.
* قيد الشركة في سجل الشركات في مصلحة الشركات.
* قيد الشركة في السجل التجاري وفقاً لأحكام نظام السجل التجاري.
* على أنه يجب استيفاء إجراءات الإشهار خلال ثلاثين يوماً من تأسيس الشركة
* يترتب على إغفال إشهار شركة التضامن عدم جواز الاحتجاج بالشركة غير المشهرة أو التعديل أو البيان غير المشهر في مواجهة الغير
* الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً لا تستطيع القيام بالأعمال القانونية التي تدخل في نطاق غرضها إلا عن طريق شخص طبيعي يسمى المدير، والمدير ليس وكيلاً عن الشركة، بل يعد عضواً في الشركة، قد يكون واحداً أو أكثر من الشركاء فيها، وقد يكون شخصاً أجنبياً عن الشركة غير شريك فيهاو يتم تعيينه بنص خاص في عقد الشركة، وإما أن يتم تعيينه باتفاق لاحق على ذلك العقد.
* إذا كان المدير من بين الشركاء في الشركة ومعينا بنص خاص في عقدها، فإنه يطلق عليه المدير النظامي، أما إذا كان من بين الشركاء ولكن تم تعيينه باتفاق لاحق في عقد الشركة أو كان أجنبياً فإنه يطلق عليه المدير غير النظامي
* إذا لم يحدد الشركاء كيفية إدارة الشركة، يحق لكل منهم أن ينفرد بتلك الإدارة، على أن يكون لباقي الشركاء في هذه الحالة أو لأي منهم الاعتراض على أي عمل من أعمال الإدارة قبل تمامه، ويكون لأغلبية الشركاء الحق في رفض هذا الاعتراض.
* إذا كان المدير شريكا ونظامياً أو اتفاقياً، أي تم تعيينه بنص في عقد الشركة، فإنه يكون غير قابل للعزل إلا بإجماع الشركاء بمن فيهم المدير المطلوب عزله نفسه
* طبقا للمادة (33) من نظام الشركات السعودي يجوز لأغلبية الشركاء أن يطلبوا من هيئة المنازعات التجارية عزل ذلك المدير النظامي أو الاتفاقي بشرط وجود مسوغ شرعي لذلك وبالطبع يترتب على عزل المدير انقضاء الشركة، على أنه يجوز الاتفاق في عقد الشركة التأسيسي على استمرار الشركة رغم عزل المدير.
* إذا كان المدير اتفاقياً وغير شريك، وإذا كان غير اتفاقي، سواء أكان شريكاً أم غير شريك، فإنه يكون قابلاً للعزل، ولا يترتب على هذا العزل حل الشركة، على أن يصدر قرار العزل في هذه الحالة من الشركاء في الشركة.
* إذا كان للشركة مدير واحد فإن عقد الشركة غالباً ما يحدد السلطات الممنوحة له، فإذا لم تحدد هذه السلطات في العقد أو في الاتفاق اللاحق على العقد يحق له أن يجري سائر التصرفات بما يتفق مع الغرض الذي قامت الشركة من أجله
* قد يتعدد المديرون، ويكون لكل منهم اختصاصات معينة، في هذه الحالة يكون على كل مدير أن يعمل في حدود اختصاصاته، ولا يتعداها إلى غيرها من الاختصاصات.
* قد يتعدد المديرون ولم يحدد اختصاص كل منهم فيحق لكل منهم القيام منفرداً بأي عمل من أعمال الإدارة، ويكون لكل من باقي المديرين حق الاعتراض على هذا العمل قبل تمامه، على أن يكون من حق أغلبية هؤلاء المديرين رفض هذا الاعتراض، فإذا تساوى الجانبان وجب عرض الأمر على جميع الشركاء ليقرروا ما يرونه، وفي هذه الحالة يجب الأخذ بالأغلبية المطلقة عند إصدار أي قرار ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.
* **تلتزم الشركة بالعقود وكافة التصرفات التي يقوم المدير بإبرامها، وذلك بشرطين:**
* أن يكون تعامل المدير باسم الشركة ولحسابها، ويتحقق ذلك إذا تعامل المدير بعنوان الشركة.
* أن يكون تعامل المدير في حدود سلطته
* إذا اساء المدير استعمال عنوان الشركة، فيتعاقد مع الغير لحسابه الخاص بعنوان الشركة في حدود سلطته الظاهرة، كأن يحرر كمبيالة بعنوان الشركة لدين شخصي عليه، في هذه الحالة تلتزم الشركة بتصرفه قبل الغير ويكون المدير مسؤولا في مواجهة الشركة عن الأخطاء التي تقع منه أثناء قيامه بأعمال الإدارة
* اقتسام الأرباح والخسائر بين الشركاء في الشركة، هو أحد الشروط الموضوعية الخاصة بعقد الشركة، ويخضع نظام اقتسام الأرباح والخسائر للشروط الواردة في عقد الشركة، لا يجوز الاتفاق على حرمان أحد الشركاء من الربح أو حرمانه من الخسارة، ويبطل كل اتفاق يقضي بذلك
* يسري على شركة التضامن أسباب الانقضاء العامة للشركات عموما وهي انتهاء الأجل المحدد للشركة في عقدها..... بالإضافة إلى ما تقدم، فإنه توجد أسباب أخرى خاصة بانقضاء شركة التضامن، وهي وفاة أحد الشركاء.... ويترتب على انقضاء شركة التضامن تصفية الشركة وقسمة أموالها بين الشركاء، كما يجب شهر انقضاء الشركة وفقاً لإجراءات شهر الانقضاء المنصوص عليها في نظام الشركات.
* **شركة التوصية البسيطة** هي الشركة التي تتكون من طائفتين من الشركاء، طائفة تضم على الأقل شريكاً متضامناً مسؤولاً في جميع أمواله عن ديون الشركة، وطائفة ثانية تضم على الأقل شريكاً موصياً مسؤولاً عن ديون الشركة في حدود حصته في رأس المال.
* شركة التوصية البسيطة هي الشكل الثاني لشركات الأشخاص، وهي لا تختلف عن شركة التضامن إلا في وجود الشريك الموصي بجانب الشريك المتضامن،
* أحكام شركة التضامن تسري على شركة التوصية البسيطة، وذلك نظراً لوجود طائفة من الشركاء المتضامنين فيها يتمتعون بذات المركز القانوني للشركاء
* **تتميز شركة التوصية البسيطة ب**

1. أن لها عنواناً يتكون من اسم شريك أو أكثر من الشركاء المتضامنين دون الشركاء الموصين

* اذا أدرج اسم أحد الشركاء الموصين في عنوان الشركة مع علمه بذلك، وعدم اعتراضه عليه، اعتبر شريكاً متضامناً في مواجهة الغير
* لا يجوز بأي حال من الأحوال ذكر اسم واحد أو أكثر من الشركاء الموصين في عنوان شركة التوصية البسيطة، ويرجع ذلك لكي لا يتوهم الغير الذي لا يتعامل مع الشركة بأن الاسم المدرج في عنوان الشركة شريك متضامن

1. عدم اكتساب الشريك الموصي بها صفة التاجر
2. مسؤولية محدودة للشريك الموصي

* لا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود حصته في رأسمال الشركة
* يجب أن تكون حصته نقدية أو عينية.
* افلاس شركة التوصية البسيطة لا يستتبعه إفلاس الشريك الموصي،
* تسري على شركة التوصية البسيطة القواعد والأحكام التي سبق ذكرها عند الحديث عن شركة التضامن فيما يتعلق بإدارة الشركة، إلا أنه يحظر على الشركاء الموصين التدخل في إدارة الشركة، وبالأخص أعمال الإدارة الخارجية
* الحظر لا يقتصر على مجرد تحريم تعيين الشريك الموصي مديراً للشركة فقط؛ بل يمتد أيضاً إلى تحريم قيامه بأية عملية ذات صفة تمثيلية لحساب الشركة ولو بناء على توكيل خاص صادر من بقية الشركاء أو مدير الشركة اما أعمال الإدارة الداخلية، وهي التي لا تنطوي على تمثيل الشركة، أما الغير فيجوز للشريك الموصي في الشركة القيام بها باعتباره شريكا في الشركة
* وتنقضي شركة التوصية البسيطة بطرق الانقضاء العامة التي تنقضي بها الشركة بوجه عام، كما تنقضي بموت أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إفلاسه أو إعساره أو انسحابه من الشركة.
* وتسري على شركة التوصية البسيطة فيما يتعلق بشهر الانقضاء وآثاره جميع القواعد التي سبقت الإشارة إليها عند الحديث عن شركة التضامن.

**# الوحدة الرابعة عشر:**

* الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشركة التي تتكون من شريكين أو أكثر مسؤولين عن ديون الشركة بقدر حصصهم في رأس المال، ولا يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكاً.
* **خصائص الشركة ذات المسؤولية المحدودة:**

1. عدد الشركاء لايقل عن اثنين ولايزيد عن خمسين
2. مسؤوليته عن ديون الشركة بقدر حصته فيها. فيكون مركزه مماثلاً لمركز الشريك في شركة المساهمة
3. حظر تأسيس وزيادة رأسمالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام، كما لا يجوز لهذه الشركة أيضاً إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول
4. عدم قابلية الحصص للتداول بالطرق التجارية ويجوز للشريك أن يتنازل عن حصته في الشركة لأحد الشركاء أو للغير وفقاً لشروط عقد الشركة

* يجب تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة بمقتضى عقد يوقعه جميع الشركاء، ويجب أن يتوافر في هذا العقد الأركان الموضوعية العامة للعقد، والأركان الموضوعية الخاصة بعقد الشركة، بالإضافة إلى الأركان الشكلية
* يجوز تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة للقيام بأي غرض مدني كان أم تجاريا، بشرط أن يكون هذا الغرض مشروعاً و يستثنى من ذلك أن يكون غرض الشركة القيام بأعمال التأمين أو الادخار أو البنوك، والسبب في هذا الاستثناء أن هذه الأعمال تتعلق باستثمار أموال الغير وتتعرض لكثير من الأخطار
* يجب ألا يقل رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن خمسمائة ألف ريال سعودي، ويقسم رأس المال إلى حصص متساوية القيمة، ولا تقل قيمة الحصة عن خمسمائة ريال سعودي وتكون غير قابلة للتجزئة، ولا يجوز أن تكون هذه الحصص ممثلة في صكوك قابلة للتداول، وتكون الحصة غير قابلة للتجزئة.
* يجب شهرها خلال الثلاثين يوماً التالية لتأسيسها، وتتمثل إجراءات الشهر في النقاط التالية:
* نشر عقد الشركة في الجريدة الرسمية على نفقة الشركة.
* قيد الشركة في سجل الشركات بمصلحة الشركات التابعة لوزارة التجارة.
* قيد الشركة في مكتب السجل التجاري الذي يقع في دائرته مركزها الرئيسي
* إدارة الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

1. المديرون:

* يقوم بإدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة مدير أو أكثر من الشركاء أو من غيرهم
* يعين الشركاء المديرين في عقد الشركة أو في عقد مستقل لمدة محددة أو غير محددة نظير مقابل أو بلا مقابل
* يخضع المديرون في الشركة للعزل مثلهم مثل أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة متى توافر المبرر لذلك
* يسأل المديرون بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب مخالفتهم أحكام وقواعد نظام الشركات

1. **مجلس الرقابة:**

* يحق للشركاء غير المديرين الرقابة على أعمال الشركة، فإذا كان عددهم لا يتجاوز عشرين شريكاً، جاز لكل منهم أن يوجه النصح للمديرين
* إذا زاد عدد الشركاء في الشركة عن العشرين شريكا، فقد استلزم نظام الشركات السعودي في هذه الحالة النص في عقد الشركة على تعيين مجلس رقابة للشركة،يتكون من ثلاثة شركاء على الأقل
* يجب أن يكون لكل شركة ذات مسؤولية محدودة مراقب أو أكثر للحسابات

1. **الجمعية العامة للشركاء:**

* عامة تضم جميع الشركاء في الشركة، ويكون فيها لكل حصة صوت
* يجوز لكل شريك أن يوكل شريكاً آخر من غير المديرين في حضور جلسات الجمعية العامة
* تتم الدعوة من خلال المديرين وفقاً للإجراءات والأوضاع التي يحددها عقد الشركة، وتعقد مرة على الأقل في السنة ويكون ذلك خلال الشهور الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للشركة
* في جميع الأحوال يجوز دعوة الجمعية العامة للانعقاد في أي وقت
* تختص الجمعية العامة بالمصادقة على الميزانية والحسابات وتوزيع الأرباح وتعيين المديرين وأعضاء مجلس الرقابة وعزلهم والترخيص للمديرين بالأعمال التي تتجاوز سلطتهم، كما يحق للجمعية العامة تعديل عقد الشركة بزيادة رأس المال أو تخفيض أو تحويل الشركة إلى شكل آخر
* تصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية نصف رأس المال على الأقل ما لم ينص عقد الشركة على أغلبية أكبر
* تنقضي الشركة ذات المسؤولية المحدودة بطرق الانقضاء العامة كما أنه إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال وجب على المديرين تسجيل هذه الواقعة في السجل التجاري، وأن يعرضوا على الشركاء أمر حل الشركة، ولا يكون قرار الشركاء صحيحاً إلا إذا وافق عليه أغلبية الشركاء الذين يمثلون ثلاثة أرباع رأسمال الشركة على الأقل، أما إذا لم يقم المديرون بتلك الدعوة أو إذا تعذر على الشركاء الوصول إلى حل في هذا الأمر جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب حل الشركة من الجهات المختصة

**#الوحدة الخامسة عشر:**

* تعريف شركة المساهمة "هي الشركة التي يقسم رأس المال فيها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، وتكون الشركة وحدها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة على ممارسة نشاطها
* **خصائص شركة المساهمة :**
* رأسمال شركة المساهمة يقسم إلى أسهم متساوية القيمة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية.
* تنحصر مسؤولية المساهمة في هذه الشركة بقدر قيمة ما يملكه من أسهم.
* المساهم في هذه الشركة لا يكتسب صفة التاجر ولا يترتب على إفلاس الشركة إشهار إفلاسه.
* لا يجوز أن يتضمن اسم الشركة على اسم شخص طبيعي إلا إذا كان غرض الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة باسم هذا الشخص أو إذا تملكت الشركة مؤسسة تجارية واتخذت اسمها اسما لها
* **إجراءات تأسيس شركة المساهمة في خمس نقاط هي:**

1. **تحرير العقد الابتدائي ونظام الشركة.**

* يتضمن هذا العقد على بيانات المؤسسين من حيث أسماؤهم ومهنهم وجنسياتهم ومحل إقامتهم واسم الشركة والغرض منها ومركزها الرئيس ومقدار رأسمالها
* تحرير نظام الشركة وهو مشروع الشركة الذي يكتتب الجمهور في أسهم الشركة على أساسه
* يجب أن يكون نظام الشركة مطابقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من وزير التجارة

1. **طلب صدور مرسوم ملكي يرخص بالتأسيس.**

يقتصر واجب طلب صدور مرسوم ملكي بالترخيص بالتأسيس للشركات المساهمة التالية:

* ذات الامتياز.
* التي تدير مرفقاً عاماً.
* التي تقدم لها الدولة إعانة.
* التي تشترك فيها الدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة.
* التي تزاول الأعمال المصرفية.

بالنسبة لباقي شركات المساهمة الأخرى فقد تم استثناؤها من شرط استصدار المرسوم الملكي بالترخيص بتأسيسها

1. **الاكتتاب في رأس المال.**

* بعد صدور المرسوم الملكي ونشره في الجريدة الرسمية تبدأ مرحلة الاكتتاب
* إذا كان المؤسسون قد اكتتبوا في كل رأس المال وهو ما يعرف بـ"التأسيس الفوري أو المغلق "فيجب ألا يقل رأسمال الشركة في هذه الحالة عن خمسمائة ألف ريال سعودي
* **لا** يقل رأس المال المدفوع عند التأسيس عن الربع، ويجب لذلك أن يكون رأس المال مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة في كل إصدار، وألا تقل القيمة الاسمية للسهم الواحد عن خمسين ريالاً سعودياً
* في حالة دعوة الجمهور للاكتتاب في رأسمال الشركة، وجب أن يتم ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر المرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة في الجريدة الرسمية،
* يبقى الاكتتاب مفتوحاً مدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز تسعين يوماً، وإذا لم يتم الاكتتاب في رأس مال الشركة بالكامل خلال المدة المذكورة، يجوز بإذن من وزير التجارة مد فترة الاكتتاب مدة لا تزيد على تسعين يوماً أخرى.
* لو انقضت مدة الاكتتاب دون أن يغطي الاكتتاب رأس المال بالكامل، فقد فشل مشروع الشركة

1. **دعوة الجمعية العمومية التأسيسية إلى الاجتماع.**

* تتم دعوة المكتتبين في رأسمال الشركة من قبل المؤسسين إلى حضور اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية، خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ قرار وزارة التجارة بالترخيص
* يشترط لصحة ذلك الاجتماع حضور عدد من المكتتبين يمثل نصف رأسمال الشركة على الأقل، فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان يعقد بعد خمسة عشر يوماً على الأقل من تاريخ الدعوة إليه، ويكون هذا الاجتماع صحيحاً أياً كان عدد المكتتبين الحاضرين فيه
* تختص هذه الجمعية بالتحقق من صحة إجراءات التأسيس، وتقييم الحصص العينية متى وجدت، والتصديق على نظام الشركة ونفقات التأسيس، واعتماد المزايا الخاصة بالمؤسسين، وتعيين الهيئات التي تقوم على إدارة الشركة في هذه المرحلة

1. **تقديم طلب إلى وزير التجارة لإعلان تأسيس الشركة.**

* خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانعقاد الجمعية التأسيسية، يتقدم المؤسسون بطلب إلى وزير التجارة وبمجرد صدور هذا القرار يصبح للشركة وجود من الناحية القانونية وتكتسب الشخصية المعنوية
* **بعد ذلك يتم إشهار الشركة، على النحو التالي:**

/ نشر قرار وزير التجارة بإعلان تأسيس الشركة في الجريدة الرسمية على نفقة الشركة.

/ قيد الشركة في سجل الشركات بمصلحة الشركات، ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بذلك الإجراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ قرار وزير التجارة بإعلان تأسيس الشركة.

/ قيد الشركة في السجل التجاري، ويترتب على عدم إشهار الشركة عدم نفاذها في مواجهة الغير.

* **تصدر شركات المساهمة ثلاثة أنواع من الأوراق المالية هي:**

1. **الأسهم**

* هو صك يمثل حصة المساهمة في رأسمال الشركة ويكون قابلا للتداول بالطرق التجارية
* يجب أن يقسم رأسمال الشركة إلى أسهم اسمية متساوية القيمة لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن عشرة ريالات سعودية، والقيمة الاسمية للسهم هي قيمته المبينة في الصك
* يحسب رأسمال الشركة على أساس القيمة الاسمية لمجموع الأسهم التي تصدرها الشركة
* أهم خصائص السهم أنه قابل للتداول بالطرق التجارية دون حاجة إلى اتباع إجراءات الحوالة المدنية، فتنتقل ملكيته بالتسليم إن كان سهماً لحامله وبالقيد في دفاتر الشركات إن كان سهماً اسمياً
* يتميز السهم بعدم قابليته للتجزئة، فإذا انتقلت ملكية السهم بالوفاة إلى عدة ورثة، فإنه لا يتجزأ عليهم
* تتنوع الأسهم إلى أنواع مختلفة، فمن حيث:
* الحقوق التي تمنحها إلى المساهم تنقسم إلى أسهم عادية وأسهم ممتازة
* الشكل إلى أسهم اسمية وأسهم لحاملها، فالسهم الاسمي هو الذي يدون فيه اسم المساهم، ويتم تداوله عن طريق القيد في سجل المساهمين الذي تعده الشركة لهذا الغرض، أما السهم لحامله فهو الذي لا يدون فيه اسم المساهم ويتم تداوله بالتسليم أي المناوبة من يد إلى يده
* من حيث طبيعة الحصة التي يقدمها الشريك إلى أسهم نقدية وأسهم عينية. والأسهم النقدية هي التي تعطى لمن يقدم حصة نقدية في رأسمال الشركة، أما الأسهم العينية هي التي يحصل عليها مقدمو الحصص العينية، ويجب الوفاء بقيمتها كاملة، ولا يجوز تداولها قبل مضي سنتين من تاريخ تأسيس الشركة، ولا يتم منحها لأحد قبل تقدير الحصص العينية تقديراً سليماً

1. **السندات**

* صكوك متساوية القيمة وقابلة للتداول بالطرق التجارية تمثل ديناً في ذمة الشركة وتستحق الوفاء في الميعاد المحدد"
* الشركة إذا احتاجت للتمويل يمكنها أن تلجأ إلى الاقتراض عن طريق طرح كمية من السندات بمبلغ القرض للاكتتاب العام
* السندات تمثل حق دائن في حين أن الأسهم تمثل حصة شريك في الشركة، بمعنى أن حامل السند يعتبر دائنا للشركة، ويكون له حق استرداد قيمة السند في الموعد المحدد، وفي تقاضي الفوائد إن وجدت أيا كان المركز المالي للشركة، كما أن له ضمان عام على أموال الشركة، ولكن لا يشارك حامل السند في إدارة الشركة، أما حامل السهم فهو شريك في الشركة فيحصل على ربح متغير بحسب حالة الشركة، ويحق لحامل السهم حضور الجمعيات العمومية لها، ويكون له دائماً حق الرقابة على الشركة
* شروط إصدار السندات هي:
* أن يكون مصرحاً بذلك في نظام الشركة.
* أن تقرر ذلك الجمعية العمومية للشركة، ولا ينفذ قرار الجمعية العمومية بإصدار السندات إلا بعد قيده في السجل التجاري ونشره في الجريدة الرسمية.
* أن يكون رأسمال الشركة مدفوعا بالكامل.
* أن تكون الشركة قد نشرت ميزانيتها عن سنة مالية على الأقل.
* ألا تزيد قيمة السندات على قيمة رأس المال المدفوع، وذلك لأن رأس المال هو الضمان العام للدائنين، فيجب أن يكون هذا الضمان مساوياً على الأقل لقيمة الدين.
* لا يجوز إصدار سندات جديدة إلا إذا دفع المكتتبون بالسندات القديمة قيمتها كاملة، ويتم الاكتتاب العام في السندات عن طريق البنوك التي يحددها وزير التجارة

1. **حصص التأسيس**

* حصص التأسيس هي صكوك لا تمثل نصيبا في رأسمال الشركة على خلاف أسهم المساهمين، كما أنه لا قيمة اسمية لها، وإنما يكون لها قيمة فعلية تتحدد بناء على ما تقرر لها من أرباح، بالإضافة إلى أنها حصص قابلة للتداول بالطرق التجارية كالأسهم، ويتم التنازل عنها تبعا لما إذا كانت اسمية أو لحاملها
* لا تدخل حصص التأسيس في تكوين رأسمال الشركة؛ لأنها لا تقابل حصة نقدية أو عينية
* تخول صاحبها نصيبا في أرباح الشركة، ولكن لا يجوز أن يخصص لها ما يزيد على 10٪ من الأرباح الصافية للشركة
* لا تخول صاحبها حق التدخل في إدارة الشركة
* وقت تصفية الشركة، يجوز أن يقرر لها نظام الشركة أولوية بنسبة 10٪ على فائض التصفية
* يتم تداول حصص التأسيس بالطرق التجارية، ولكن لا يجوز تداول حصص التأسيس قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح
* يجوز للجمعية العامة للمساهمين أن تلغي حصص التأسيس بعد مضي عشر سنوات من تاريخ إصدارها، مقابل تعويض
* إدارة ورقابة شركة المساهمة:
* **تقوم على إدارة شركة المساهمة جهتان:**

1. **مجلس الإدارة**

* الذي يتولى الإدارة الفعلية للشركة، تحت رقابة على أعماله من الجمعية العمومية للمساهمين.
* يتكون مجلس إدارة شركة المساهمة من المساهمين أصحاب رأس المال، ويحدد نظام الشركة عددهم بحيث لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على أحد عشر ومدة عضويتهم بشرط ألا تتجاوز ثلاث سنوات، ويتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية
* لا يجوز بأي حال من الأحوال تعيين عضو مجلس الإدارة في أكثر من مجلسين إدارة
* ويعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً وعضواً منتدباً، ويجوز أن يجمع شخص واحد بين مركز رئيس المجلس ومركز العضو المنتدب
* **يشترط في عضو مجلس الإدارة الشروط الآتية:**
* أن يكون مالكاً عدد من أسهم الشركة لا يقل عن مائتين.
* لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة أية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والتصرفات والعقود التي تتم لحساب الشركة إلا بترخيص من الجمعية العمومية العادية يجدد كل سنة، ويستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريقة المناقصة العامة وذلك إذا كان عضو المجلس هو صاحب العرض الأفضل في المناقصة.
* لا يجوز لعضو مجلس الإدارة، بغير ترخيص من الجمعية العمومية العادية يجدد كل سنة، أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر في أحد فروع النشاط الذي تزاوله، وإلا كان للشركة أن تطالبه بالتعويض عن ذلك، أو أن تعتبر تلك الأعمال التي باشرها لحسابه الخاص قد تمت لحسابها
* لا يجوز لشركة المساهمة أن تقدم لأعضاء مجلس إدارتها قرضاً نقدياً من أي نوع، أو أن تقوم بضمان أي قرض يعقده أي واحد منهم مع الغير
* يتم تحديد اختصاصات مجلس الإدارة عادة في نظام الشركة، فإذا لم يحدد النظام تلك الاختصاصات، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات والاختصاصات في إدارة الشركة
* يجتمع مجلس الإدارة بعد الدعوة إلى ذلك الاجتماع من رئيس المجلس ويجب على رئيس المجلس دعوته للانعقاد متى طلب إليه ذلك اثنان من الأعضاء
* لا يعتبر اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره نصف الأعضاء على الأقل بشرط ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين الجلسة أو الممثلين عنهم، وعند تساوي الآراء يرجح الرأي الذي منه رئيس المجلس

يجوز للجمعية العامة العادية أن تقرر عزل جميع أو بعض أعضاء مجلس الإدارة في أي وقت وإذا كان عزل عضو مجلس الإدارة نتيجة أخطاء ارتكبها، فإنه يسأل مدنياً وجنائياً عن تلك الأخطاء بحسب الأحوال.

1. **الجمعية العمومية للمساهمين**

الجمعية العمومية للمساهمين هي صاحبة السيادة والسلطة في إدارة شركة المساهمة، وهي على ثلاثة أنواع:

* **الجمعية التأسيسية وقد سبق الحديث عنها**
* **الجمعية العامة العادية**
* تنعقد الجمعية العامة العادية لشركة المساهمة مرة على الأقل في السنة بدعوة من رئيس مجلس إدارة الشركة في المكان والزمان اللذين يحددهما نظام الشركة
* يحق لكل مساهم حائز أي عدد من الأسهم حضور اجتماعات الجمعية العامة العادية
* تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة ومنها تعيين وعزل أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، وفحص حسابات السنة المالية المنتهية، واعتماد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر، وإلغاء حصص التأسيس وغيرها من الأمور.
* يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا وجب أن يحضره مساهمون يمثلون ربع رأسمال الشركة على الأقل فإذا لم يتوافر النصاب في الاجتماع الأول، يتم توجيه الدعوة لاجتماع ثان خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا
* **الجمعية العامة غير العادية.**
* التي تنعقد لتعديل نظام الشركة كزيادة رأس المال أو تخفيضه أو إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو تغيير شكل الشركة.
* تنعقد اجتماعات تلك الجمعية بحضور عدد من المساهمين يمثل نصف رأسمال الشركة على الأقل فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت دعوة إلى اجتماع ثان يجب أن يحضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل
* وتصدر قرارات تلك الجمعية بأغلبية ثلثي الأسهم الحاضرة الاجتماع، ولكن إذا تعلق الأمر بقرارات بزيادة أو تخفيض رأس المال أو بإطالة عمر الشركة أو بحل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة لها في نظامها، أو بإدماج الشركة في شركة أخرى فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم في الاجتماع
* إن الجمعية العامة للمساهمين هي المنوط بها القيام بالرقابة على أعمال مجلس الإدارة داخل الشركة، إلا أن الواقع العملي يؤكد أن هذه الرقابة غير فعالة لذا كان لا بد من الاستعانة بشخص أو أشخاص لهم القدرة على فهم الأرقام وحساب الأرباح والخسائر والميزانية والبيانات المحاسبية المدونة بها وهو مراقب الحسابات

**ويشترط في مراقب الحسابات الشروط التالية:**

* أن يكون من بين المراقبين المصرح لهم بالعمل في المملكة العربية السعودية.
* ألا يكون من مؤسسي الشركة أو من أعضاء مجلس إدارتها أو مرتبط بأي عمل فني أو إداري فيها ولو على سبيل الاستشارة.
* ألا يكون شريكا لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو موظفاً لديه أو قريباً له إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية
* ويجوز للجمعية العامة أن تعزل مراقب الحسابات في أي وقت، مع عدم الإخلال بحقه في التعويض إذا وقع العزل في وقت غير لائق أو بدون مبرر مقبول
* منح المنظم السعودي المساهمين الذين يمثلون (5٪) على الأقل من رأسمال الشركة الحق في أن يطلبوا إلى هيئة حسم منازعات الشركات التجارية أن تصدر أمرها بالتفتيش على الشركة
* تتمتع شركات المساهمة بنظام خاص لتوزيع الأرباح التي تحققها، يستهدف تكوين احتياطي نقدي لمواجهة احتياجاتها من جهة، واشتراك العاملين في العائد من المشروع مع أصحاب رأس المال من جهة أخرى
* الأرباح القابلة للتوزيع هي الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات المختلفة التي باشرتها الشركة بعد خصم التكاليف التي أنفقت في سبيل الاستغلال مثل الضرائب وتجنيب الاحتياطي.
* والاحتياطي النقدي عبارة عن جزء من الأرباح الصافية يتم اقتطاعه كل سنة ويدخر لمواجهة الخسائر المحتملة للشركة في السنوات التالية، والاحتياطي إما نظامي أو قانوني، هو عبارة عن 10٪ من الأرباح الصافية يقتطع كل سنة
* ويتم بعد ذلك توزيع نسبة من الأرباح على المساهمين بشرط ألا تقل عن 5٪ من رأسمال الشركة ، فإذا كان المتبقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي أو القانوني أو الاتفاقي يقل عن النسبة المذكورة يتم ترحيله إلى السنة المالية التالية.
* وإذا منيت شركة المساهمة بخسارة فإنها تغطيها من الاحتياطي أولا ثم من رأس المال بعد ذلك.
* إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المدفوع، وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية لكي تختار بين الاستمرار في مشروع الشركة أو حلها قبل الأجل المحدد لها في نظامها ومن ثم تصفيتها
* تنقضي شركة المساهمة بطرق أو أسباب الانقضاء العامة وهي انتهاء المدة المحددة لها، وانتهاء الغرض الذي قامت من أجله، بالإضافة إلى هلاك رأسمالها أو جزء كبير منه بحيث لا تتمكن من الاستمرار في عملها، وإذا انقضت شركة المساهمة فإنها تدخل في مرحلة التصفية، وتحدد الجمعية العامة طريقة التصفية، وتقوم بتعيين مصف أو أكثر، وبمجرد تعيين المصفي تنتهي مهمة مجلس الإدارة، ولكن تبقى الجمعية العامة قائمة أثناء فترة التصفية إلى أن تصادق على عملية التصفية، وعند انتهاء عملية التصفية تنقضي الشخصية المعنوية للشركة

**دعواتكم/عبدالرحمن المغربي**